الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Peoples Democratic Repubiic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جـامعـة أحمـد درايـة- أدرار

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar

Faculty of Economic, Commercial and

Management Sciences

Department of Economics

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العـــنوان:

قياس العلاقة بين الضربيه والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر تونس خلال الفترة من (1970-2020) NARDL

إعداد الطلبة:

- داده فاطمة
- دوحيا كريمة

إشراف الأستاذ:

- بريشي عبد الكريم

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلال بوجمعه	استاذ التعليم العالي	رئيسا
بريشي عبد الكريم	استاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا
يوسفات علي	استاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث البيبليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

أنا الأستاذ(ة): بريشي عبد الكريم

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : قياس العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر تونس خلال الفترة 1970-2020 NRDAL

من إنجاز :

الطالب(ة) داده فاطمه
الطالب(ة) دوحيا كريمة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في .....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل اي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

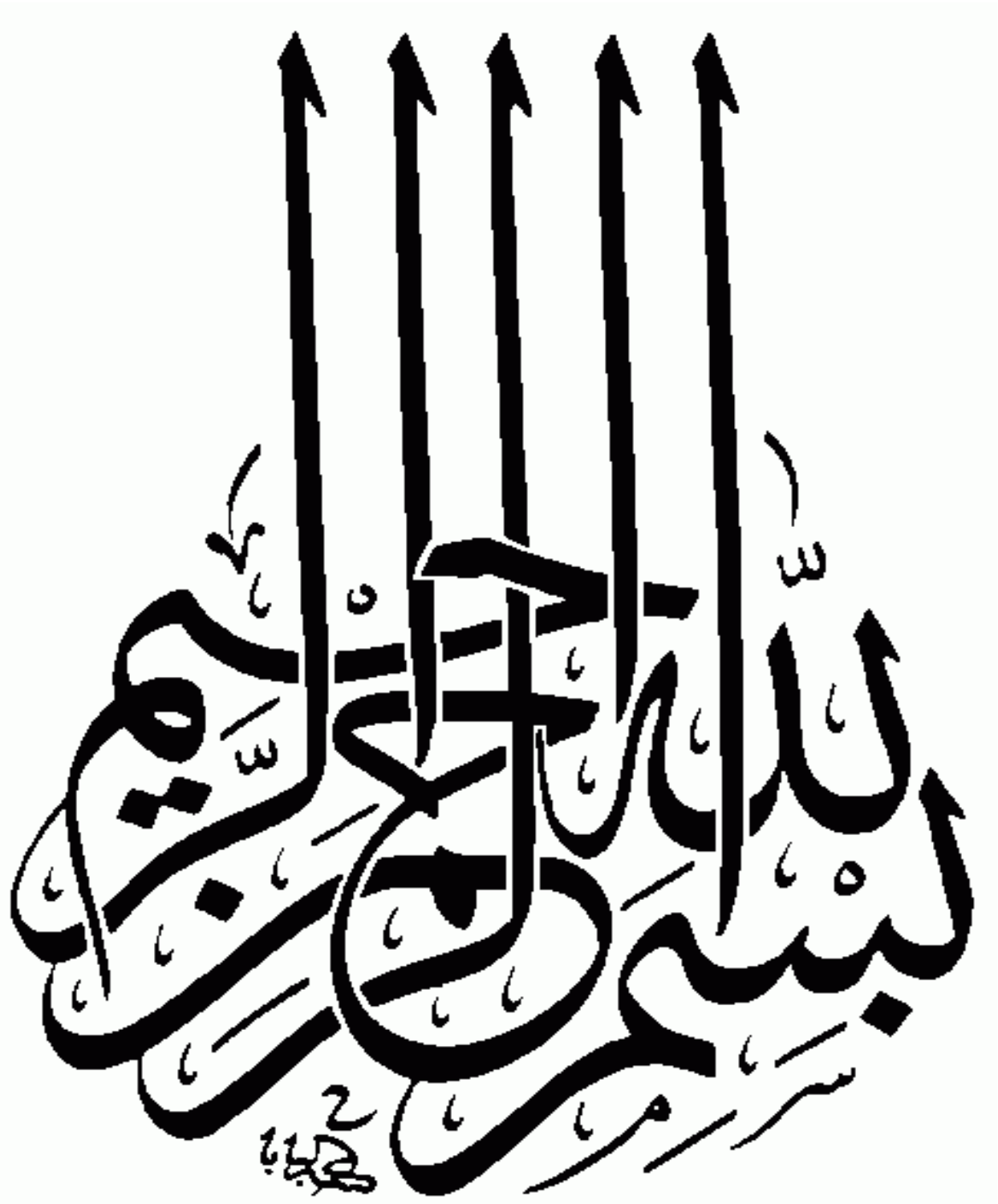
بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــــــــداء

الى من كان درعا ووفر لي أحسن الظروف لسير في طلب العلم

ندعو الله ان يحميه ويطيل في عمره..."أبي الغالي"

الى الشمعة التي احترقت لتضيء لي درب الحياة

الى التي سهرت وتعبت وربت الى منبع الحنان

الى أغلى وأروع شئ في الوجود ..."أمي الغالية" أطال الله عمرها

الى أخواتي الأعزاء

الى كل عائلتي الكريمة

الى أصدقائي

الى كل من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم والمعرفة

أساتذتي الكرام من طور الابتدائي الى الجامعي.

فاطمة

الاهـــــــــــــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين رسولنا الكريم عليه افضل الصلاة وازكى التسليم

اهدي هذا العمل

الى من سعى الانعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل علي بشئ من اجل دفعي للنجاح الذي علمني إن ارتقي بسلم الحياة بحكمة وصبر ادامك الله لي يا ابي العزيز

الى امي بر الأمان إلى منبع الفرحة والصبر والعطاء

الى مؤنسي ومرشد في الحياة اختي سعيدة وزينب

إلى مصدر الانس إلى من حبهم يجري في عروقي إخواني محمد وأحمد

إلى عصافير الجنة: الطيب. حسيبة. راضية .حواء. فاطمة الزهراء. منال. يونس. محمد أيوب. عبد الشكور. صهيب. إبراهيم

إلى من سرنا ونحن نشق الطريق معنا نحو النجاح صديقاتي :خديجة. ام الخير. سعيدة. بشيرة

إلى عائلتي الثانية اعمامي -اخوالي وخالتي ،الى كل من يحمل لقب دوحيا ولمقدمي

إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف ثمار جهدنا إلى زميلتي دادة فاطمة

إلى صديقاتي ،وزملائي في الدراسة إلى دفعة السنة الثانية ماستر ٢٠٢٢

كريمة

شكـــــــروعرفان

نحمد الله عز وجل الذي من علينا بفضله ووفقنا الإتمام هذا البحث

فله الحمد أولا وأخيرا ملئ السماوات والأرض وما بينهما

وصل الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين

أما بعد فنتقدم بالشكر الى الأستاذ الفاضل "بريشي عبد الكريم "على قبوله الإشراف على

هذا العمل

وعلى نصائحه وتوجيهاته لنا طيلة فترة البحث و

وحسن تواضعه معنا كما نتقدم بالشكر أيضا الى كل أساتذتنا الكرام

وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد

الفهرس

فهرس المحتويات :

بسملة

الاهداء

شكر وعرفان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات..

قائمة الجداول..

قائمة الأشكال..

قائمة الملاحق.

المقدمة..

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للضريبة والنمو الاقتصادي

تمهيد:.....5

المبحث الاول: الايطار النظري لضريبة والنمو الاقتصادي.....6

المطلب الأول: الضريبة في الفكر الاقتصادي.....6

أولا: الضريبة في الفكر الإسلامي 6

المطلب الثاني: الضريبة في الفكر الاقتصادي السائد قبل أزمة الكساد.....8

الفرع الاول: الضريبة في الفكر الطبيعي.....9

الفرع الثاني: الضريبة في الفكر الكلاسيكي.....9

الفرع الثالث: الضريبة في الفكر النيو وكلاسيكي 12

المطلب الثالث: الضريبة في الفكر الاقتصادي السائد بعد أزمة الكساد.....13

الفرع الأول: الضريبة في الفكر الكينزي.....13

الفرع الثاني : الضريبة في الفكر النقدي.....13

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 15

الفرع الأول: نظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.....15

الفرع الثاني: نظرية الكلاسيكية المحدثة.....19

الفرع الثالث: نظرية شومبيتر.....21

المطلب الثالث: العلاقة بين الضريبية والنمو الاقتصادي.....31

الفرع الأول: العلاقة حسب سكالي وكينزي.....31

الفرع الثاني العلاقة بين الضريبة والنمو 32

الفرع الثالث: النظريات المفسرة للعلاقة بين الضريبة والنمو.....32
المبحث الثاني: الدرسان السابقة:.....33
المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية.....33
المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالأجنبية.....35
المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة 39
خلاصة الفصل:.....40.
الفصل الثاني: قياس اثر الضريبة على النمو الاقتصادي
تمهيد:
المبحث الأول: الطريقة والأدوات 44
المطلب الاول: المتغيرات ومصادر الدراسة 44
المطلب الثاني: موصفات نموذج.....44
المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها.....46
المطلب الاول: عرض نتائج الدراسة القياسية.....46
المطلب الثاني:تقدير علاقة التكامل المشترك.....52
خلاصة الفصل :
خاتمة.
قائمة المصادر والمراجع.
الملخص.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التحليل الوصفي للمتغيرات	46
02	اختبار جذوز الوحدة لمتغيرات الدراسة	48
03	اختبار حدود و معاملات الاجل الطويل	50
04	تقدير العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ	52
05	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	53
06	اختبار اختلاف التباين	53
07	اختبار صلاحية النموذج	54
08	اختبار التناظر لكل من TAX –OC –GCFC	57

'

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى لأفر	13
02	الغلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي	31
03	تطور المتغيرات خلال 2020/1970	43
04	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية	52
05	المجموع التراكمي للبواقي CUSUM	56
06	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	56
07	مضاعف التناظر	57

مقدمة

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأساسية التي تسعى لتحقيقه جميع الدول ,وحيث أولاه الاقتصاديون أهمية بالغة والبحث عن أسباب زيادته ,واخذ حيز مهما عند بناء الدولة لسياستها الاقتصادية

وتحتل الضريبة مكانة هامة باعتبارها مصدر تمويل داخلي تعتمد عليه الدولة لتغطية نفقاتها في سياستها التنموية والجزائر من هاته الدول التي بانت اقتصادها من الريع بحثا عن النمو الاقتصادي من خلال تسطير برامج تنموية طويلة الاجل , بالاعتماد على سياستها الضريبة العادية والبترولية ,حيث لم تعد هذه السياسة اداة لتامين تسديد فقط بل وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأداة ناجعة لتشجيع الانشطة الاقتصادية وتعتبر اداة للتأثير على دخول طبقات ,كما لها دور اقتصادي يتجسد أساسا في الانعاش وتحفيز الاستثمارات, ولكنها تتأثر بتقلبات اسعار النفط .

i. الاشكالية:

من خلال ما سبق سنحاول طرح السؤال الرئيسي التالي:

- **ما أثر الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020؟**

يتفرع السؤال الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضريبة والنمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ما طبيعة العلاقة بين إجمالي تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي؟
- هل هناك اثر سلبي لضرائب على النمو الاقتصادي؟

ii. الفرضيات

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضريبة والنمو الاقتصادي؛
- يساهم الإنفتاح التجاري والإستثمار في تعزيز النمو الاقتصادي؛

اهمية البحث:

تعد السياسة الضريبية من المصادر التمويلية الداخلية المهمة التي تعتمد عليها الدولة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي, كما انها اداة فعالة في يد الدولة لتغطية نفقات وتصحيح الاخطاء الموجودة في النشاط الاقتصاديون من هذا المنطق فأن الجزائر كغيره من الأنظمة الاقتصادية التي تعتمد على فعالية السياسة وبالتالي فان تحقيق الأهداف المسطرة يجب يجب صياغة وتطبيق القوانين الضريبية بصياغة مثلى من شأنها تحرك من عجلة النمو الاقتصادي.

iii. **أهداف البحث:**

- إبراز العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي بالاعتماد على أهم الدراسات .
- اختبار اثر الضريبة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الأخذ بمتغيرات مفسرة للنمو والضريبة
- معرفة مدى فعالية تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الجباية بنوعها

iv. دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا البحث الى:

- كون ان النمو الاقتصادي من اهم مؤشرات الاقتصادية التي تحقق التقدم.
- ندرة الدراسات القياسية التي تبحث قي العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- من المواضيع التي يجب التطرق أليها نظرا لأهميتها بالإضافة الى الميول الشخصي .

- محاولة إضافة للدراسات السابقة في هذا المجال .

v. المنهج المتبع:

من اجل معالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة لقد اعتمدنا المنهج الوصفي وعلى الأسلوب القياسي للكشف عن العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي غير خطي الموزع (Nardl)

vi. صعوبات البحث:

- قلة المراجع المتخصصة في صلب الموضوع والتي تبين العلاقة بين النمو الاقتصادي والضريبة.

vii. هيكل البحث:

لانجاز الدراسة تم تقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الاول: ادبيات الضريبة والنمو الاقتصادي حيث قسمنه الى مبحثين المبحث الاول:سوف نتطرق الى الايطار النظري للضريبة وكذا النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وكذالك الى تحديد العلاقة بين المتغيرات ,اما في المبحث التاني عرضنا فيه الدرسات السابقة في الموضوع بلغة العربية وبلغة الاجنبية وكذا تقييمنا لدراسات السابقة.

في الفصل التاني فهو عبارة عن دراسة قياسية توضح اثر الضريبة على النمو الاقتصادي تم تقسيم الفصل الى مبحثين تطرقنا في المبحث الاول الى الطريقة والادوات ومتغيرات ومصادر الدراسة وموصفات النموذج الذي قمنا بتطبيقه نموذج Nardl,اما في المبحث التاني تحليل النتائج ومنقاشتها .

الفصل الاول

الادبيات النظرية لضريبة والنمو الاقتصادي

تمهيد:

شهدت الضريبة عدة تطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث استعملت الضريبة في مختلف إشكالها , فرضت الضريبة منذ القديم على الإنتاج لتغطية النفقات وقد احتلت مكانة هامه في الفكر الاقتصادي واختلف المفكرين في تطبيقها منهم الفكر الكينزي ولكلاسيكي والنقديين,كما اخذ النمو الاقتصادي باهتمام الكثير من الاقتصاديين وهو ما تجلى في مختلف نظريات النمو التي حاول روادها

إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية ,ونجد تطور البحوث بشأنه بدا بنظريه الكلاسيكية وصولا إلى نظريات حديثة ويعتبر النمو من بين الأهداف التي تسعى لها الدولة مما له من انعكاسات واثأر ايجابية على الاقتصادي ,وفي الآونة الأخير لاحظ اهتمام كبير عن الضريبة وسياستها كمتغير مؤثر على النمو الاقتصادي بشكل كبير واعتبرت الضريبة كإحدى محددات الهامة للنمو فانتهاج السياسة الضريبية المثلى له دور في استقرار الاقتصاد والنمو الاقتصادي فضريبة هي الأساس في تعبئة الإيرادات العامة لدولة و معالجة الاختلالات التي تواجه الاقتصاد .وعليه سنحاول خلال هذا الفصل الى تحديد العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي وذلك وفق التقسيم الأتي :

المبحث الأول:الإطار النظري للضريبة والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني:العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي

الفصل الأول:الإطار النظري

المبحث الأول:الإطار النظري للضريبة والنمو الاقتصادي

المطلب الأول : الضريبة في الفكر الاقتصادي

1-1الضريبة في الفكر الاقتصادي الإسلام

ان تطور الدولة الإسلامية في العصور الوسطى وتوسعت نشاطاتها توسعا كبير مما أدى الى اتخاذ سياسات اقتصادية تتماشى مع الوضع الاقتصادي الملائم لدولة المتنوعة ولعل أهم المفكرين الاسلاميين الذين اهتموا بالسياسة الضريبية في هذا العصر نجد ابن خلدون الذي يرى العلاقة التناسبية بين الضرائب وتطور الدولة ,فحسب ابن خلدون فان الضريبة هدفها المالي تختلف باختلاف تطور الدولة حين قال "اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وأخر دولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة"[1]

حسب ابن خلدون فان فرض الضريبة يتماشى مع تطور الدولة وفي نطاق ذالك ميز بين ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة مثالية الدولة الإسلامية فان طبقت الدولة الشريعة الإسلامية ,فان الضرائب المفروضة تكون قليلة ويرجع ذالك الى اكتفاء الدولة بالمغانم الشرعية من الصدقات والجزية والخراج وهي قليلة الوزائع .[2]

المرحلة الثانية :سميت بمرحلة العصبية وفي هذه الحالة تكون الدولة في مرحلتها الأولى (البداية)تهتم الابتوفير الحاجات الرئيسية فتكون نفقاتها قليلة , مما يستدعي الحاجة الى فرض الكثير من الضرائب على الأفراد أن هذه المرحلة تكون فيها الدولة الأقرب الى البداوة فتقلص حجم الضرائب في هذه المرحلة فيشجع الإفراد على استثمار أموالهم وتوسيع نشاطاتهم وبالتالي زيادة حجم الإنتاج ,فهذه المرحلة مرحلة الازدهار بالنسبة لدولة . [3]

المرحلة الثالثة :هي مرحلة حضارة الدولة فيرى ابن خالدون إن مجرد وصولها لأوجه الحضارة والرفاه فان حضارة الرفاه والترف تزداد,وبالتالي فان نفقاتها تزداد عن هدفها في الضروريات والى تلبية الضروريات والكماليات أيضا ولتغطية تلك النفقات المتزايدة يجب على الدولة الرفع من مقدار الضرائب المفروضة على الأفراد وكذا استحداث ضرائب جديدة كالتي تفرض على المعاملات فيالأسواق ,كما أشار ابن إن ترفع الضرائب بشكل تدريجي وتتماشى مع زيادة نفقات الدولة كما نواه ابن خلدون من شانها إن تكون سببا في تخلي بعض الإفراد على نشاطاتهم الاقتصادية ,فتزايد الضرائب بصفة مستمرة من شانها أن يثقل الكاهل المكلفين بالضريبة ,وخاصتا إذا قارن الإفراد فوائدهم بما يدفعونه لدولة ,وفي هذه الحالة يكون الإفراد إما مخيار واحد وهو ترك النشاط الاقتصادي والذي هو موضوع الضريبة بغية التخلص من عبئ التكليف ممايؤثر على الإيرادات الضريبية بالسلب لذا وجب على الدولة حسب ابن خلدون مراعاة تزايد نسبة الضريبة لعدم الوقوع في مثل هذه الإشكاليات وهو ترك نشاط الاقتصادي .

ما يلاحظ حول ما قدمه ابن خلدون عن التحليل النظري للضريبة ،ما يلي :

1. أن الضريبة يتم فرضها على حسب المراحل التي تمر بها الدولة.

---

[1] لحول إبراهيم,اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر,دكتوراه في العلوم الاقتصادية,تلمسان,جامعة بلقايد,ص19

[2] نفس المرجع ص18

[3] نفس المرجع ص20

2. إن زيادة الضرائب تكون نتيجة تزايد حاجات الطبقة الحاكمة للأموال لتلبية حاجاتها الخاصة.
3. يتم استحداث ضرائب جديدة تسمى المكوس حيث تفرض على السلع المعروضة في السوق ،ويعود السبب في فرضها إلى تزايد النفقات الخاصة للحاكم ،و ارتفاع أجور الجند ،ونتيجة لذالك يعمد التجار إلى رفع أسعار السلع ، ألانهم يعتبرون هذه الضريبة المستحدثة بمثابة تكلفة يتحملها المستهلك النهائي ،مما يفقد هذا الأخير قدراته الشرائية ،والنتيجة هي كساد الأسواق ،وتراجع الاستثمارات وارتفاع نسبة البطالة .[1]
4. يري ابن خلدون أن تمادي الدولة في فرض الضرائب سيؤدي إلى اضمحلالها وضرب مثلا على ذالك بقوله "وقد كان وقع منه بأمصار المشرق في أخريات الدولة العباسية و العبيدية كثير وفرضت المغازم حتى على الحجاج في المواسم ".
5. لقد اعتبر ابن خلدون أن رفع معدلات الضريبة ،وفرقت ضرائب جديدة لن يدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية بل العكس،وهذا راجع إلى تخلي الأفراد على ممارسة الأنشطة الاقتصادية ،والذي من شانه أن يقلص من حجم الأوعية الضريبية ،مما يترتب على ذالك انخفاض الحصيلة الضريبية .
6. .إن انخفاض الحصيلة الضريبية سيدفع الدولة إلى ممارسة بعض النشاطات، والتي تعتبر اختصاصات القطاع الخاص، حيث يترتب على هذا العمل ما يلي:[2]

أ- إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي ،وهذا راجع إلى وهذا راجع إلى انه لا توجد منافسة نزيهة في السوق ،حيث عبر ابن خلدون عن ذالك بقوله "وإذا رافقهم السلطان في ألك وماله أعظم كثيرا منهم يكاد احد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ،ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد"

ب- انخفاض قيمة الحصيلة الضريبية بسبب تخلي التجار والفلاحين عن نشطتهم، وإذا ما قارن السلطان بين ما يحصل له من الجباية وبين هذه الأرباح القليلة وجدها بالنسبة إلى الجباية اقل من قليل.[3]

المطلب الثاني: الضريبة في الفكر الاقتصادي السائد قبل أزمة الكساد

لقد سادت عدة مدارس اقتصادية قبل حلول أزمة الكساد العالمي، حيث أن هذه المدارس عالجت موضوع الضريبة ومن أهمها المدرسة الطبيعية ،المدرسة الكلاسيكية، التي وكلاسيكية.

الفرع الأول: الضريبة في الفكر الطبيعي .

كان في الفكر الاقتصادي الفيزوقراطي في فرنسا في القرن الثامن عشر الميلادي ,حيث تمكن والى الوصول إلى بعض الاستنتاجات حول طبيعة الثروة والتوزيع بحيث اعتبر الأرض مصدرا للثروة وهذا هو الشئ الوحيد الذي يمكنه أنشاء شبكة فائض الإنتاج ’وبالتالي فان الفائض هو مايخضع للضريبة نتج عن الفكرة الاقتصادية حيث انقسم الفيزوقراطي
إلى ثلاث طبقات وهي :[4]

- ✓ الطبقة المنتجة:ممثلة في فئة الفلاحين الذين يستغلون الأراضيأو يمتلكونها ويحققون الدخل الصافي من عملهم
- ✓ الطبقة المالكة:وهي تضم الفئة التي تكتسب صافي الدخل الذي تنتجه فئة الإنتاج ,بالإضافة إلى ماتفعله من بقية الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة الدخل

بريشي عبدا لكريم,دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر1988.2011,دكتوراه في العلوم الاقتصادية,تلمسان,جامعة بلقا يد, ص[1]54
نفس المرجع ,ص [2]55
بريشي عبدا لكريم,ص[3]5
[4]www;é3arabi.comبراءة رشيد,الأساس القانوني للضريبة ,منذ سنة واحدة.

- ✓ الطبقة العقيمة:وهي التي ينتمي إليها جميع الأشخاص المنخرطين في التجارة والصناعة على الرغم من الفيزيوقراطيين قد ادكو أن هذه الفئة مفيدة للاقتصاد والشخص ولكن وفقا للفيزيوقرطي فان هذه الطبقة تقود النشاط ولا زيادة في الازدهار وبالتالي تعتبر هده الطبقة طبقة ثانوية

الفرع الثاني: الضريبة في الفكر الكلاسيكي

لقد أسهم رواد المدرسة الكلاسيكية في إرساء مبادئ المدرسة إلا أنهم لم يكونوا متفقين حوا جمع القضايا الاقتصادية ،ومن بين هذه القضايا المفاهيم المتعلقة بالمجال الضريبي.

أولا: الضريبة عند ادم سميت

يعتبر ادم سميت من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية، الذي حاول دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية، من خلال مؤلفه ثروة الأمم الذي نشره سنة 1776.
ولقد اعتبر أن هدف الاقتصاد السياسي هو البحث عن ثراء الدولة، ويكون ذالك عن طريق خلق المنافع وزيادتها ،ومع مراعاة سيادة الدولة في فرضها للقوانين التي تنظم سير النظام ألطبقي، والقوانين المحددة لكيفية الحصول على الأموال لتغطية النفقات العامة. وبالتالي كان لزاما على الدولة البحث عن الآليات المناسبة لفرض الضريبة والتي من شانها لتعيق الإنتاج. لذلك ناديبإلغاء جميع الضرائب وفرض ضريبة واحدة على ربع الأرض، وذلك لتشجيع تراكم رأس المالفي القطاع الصناعي والتجاري الذي من شانه أن يخلق فرص عمل ،مما يدي ذلك إلى زيادة حجم الناتج الوطني.
يرى ادم سميت انه يتوجب على المشرع الجبائي قبل وضعه للنظام الضريبي أن يراعي في ذلك مصلحة الدولة من ناحية ومصلحة المكلفين من ناحية ثانية.وذلك بتطبيقه للقواعد التالية:[1]

1-**قاعدة العدالة** :"يرتكز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بها،مراعاة تحقيق مبدئي العدالة والمساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم."وذلك طبقا للمقدرة التكلفة لكل ممول.ولقد ورد هذا المعنى كتابه حيث قال "يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات الحكومية وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي بنسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة."ومعنى ذلكأن ادم سميت يحبذ تطبيق الضريبة النسبية ،والتي مفادها أن يفرض معدل ثابت على الوعاء الضريبي (الدخل)،على أساس أن الخدمة التي يحصل عليها الممول تزداد مع زيادة دخله.ذلك أن هذا الموقف يرتكز على المساواة في المعاملة الضريبية بين جميع المكلفين بأداء الضريبة دون تغير في معدل الضريبة.فمثلا إذا كان شخص دخله1000د وكان معدل الضريبة10%،فان قيمة الاقتطاع الضريبي تقدر ب100د.

إن فرض الضريبة النسبية لا يحقق العدالة الضريبية، إذنها تساهم في عدم المساواة في التضحية بالنسبة للممولين.حيث إن أصحاب المداخل المنخفضة يتحملون عبء الضريبة اكبر من أصحاب المداخل المرتفعة.لذلك فهم يضحون بأموالهم أكثر منهم(أصحاب المداخل المرتفعة)، حيث أنهم سيحرمون أنفسهم من الحاجات الأساسية.لذا اعتبر علماء المالية الحديثة إن الضريبة النسبية غير قادرة على تحقيق العدالة الضريبية،ورأوا إن الضريبة التصاعدية "تحقيق قدرا من العدالة والمساواة بين الكلفين .فهي تستند إلى قاعدة تناقصالمنفعة الحدية".[2]

2-**قاعدة اليقين**:يقصدبها أن تكون الضريبة محددة بصورة واضحا دون أي غموض أو إبهام ،والغرض من ذالك يجب أن يكون المكلف على علم يقيني بمدى التزامه بصورة واضحة لألبس فيها ,من ثم يمكنه أن يعرف مقدم موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بادئها ومعرفة القانونية المتعلقة بها وغير ذالك من الأفكار الفنية المتعلقة بالضريبة [3].

لتحقيق قاعدة اليقين يجب أن يتوفر في التشريعات الضريبية مايلي :

---

[1] بريشي عبد الكريم, مرجع سابق دكره ,ص
[2] مرجع سابق دكره ,ص58
[3] سوزي عدلي ناشد,الوجيز في المالية ألعامه ,الإسكندرية, دار ألجامعه الجديدة للنشر2000,ص129

الوضوح في التشريع، بمعنى أن تكون النصوص المنظمة للضريبة واضحة وسهلة الأسلوب [1]

أ- أن تقوم الإدارة الضريبية بإعادة نماذج سهلة وبسيطة ليفهمها عامة الممولين،
ب- أن تكون التعليمات الشارحة لقوانين الضريبة مفصلة حيث لاتدع مجالا للاجتهاد

3-**قاعدة الملائمة في الدفاع**:تقضي هذه القاعدة ضرورة تنظيم الإحكام الضريبة بصور تلاءم ظروف المكلفين بها وتسهيل دفعها وخاصة في وقت التحصيل وطرق أجرائه

وتهدف هذه القاعدة إلى تسهيل وتبسيط الإدارةالمالية في استعمال سلطاتهافيما يتعلق الأمر بإجراءات التحصيل وتدعو اعتبارات الملائمةأن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفق مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها ,من اجل تجنب الأخطاء والمشاكل التي يمكن إن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة ,وقد نتج عن هذه القاعدة الحجز عند المنبع وذلك بصدد الضريبة على الدخل باعتبار أن الاقتطاع عند المنبع أكثر ملائمة ويسر بالنسبة للمكلفين والإدارة المالية فيذات الوقت .[2]

4-الاقتصاد في نفقات التحصيل :يقصد بهذه القاعدةأن يتم تحصيل الضريبة بإتباع إجراءات سهلةوأيسر الطرق التي لأتكلف الادرة الماليه مبالغ كبيرة، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها ومراعاةالقاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليها. وأخيرإن كافة القواعد تدور على فكرتي العدالة والمساواة الضريبية وماهيةألا تطبيقات لها [3]

.**ثانيا**: الضريبة عند دافيد ريكاردو.
تعرض ريكاردو لدراسة موضوع الضريبة في كتابه"مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"الذي أصدره سنة 1817.حيث يرى أن للضريبة تأثير على التوزيع ويتضح هذا الطرح من خلال الرسالة التي بعثها الى زميله Huchent TROWERوالتي جاء فيها
-إن الدور الولي للاقتصاد السياسي هو توضيح المبادئ الأولية،بعدها يمكنه أن يقود سياسة الدولة في مجال الضرائب.
-من الأفضل أنتكون الزراعة،التجارة،والصناعة ميادين خارج مجال تدخل الدولة،إلا أن الدولة حتى تتمكن من مواجهة نفقاتها العامة التي تفرض عليها من خلال قيامها بالوظائف الأساسية،تكون مضطرة إلى اقتطاع الضرائب.
يرى ريكاردو إن الريع ينتج من تفاوت الأراضي في الخصوبة أو من استغلال الأراضي الحدية،لذاأكدأن الضريبة التي تفرض على ربع الأرض،ستعيق استغلال الأراضي الأقل خصوبة،الأمر الذي ينجم عنه انخفاض قيمة المحاصيل الزراعية.
كما يرى أن الضريبة كلها تفرض على راس المال والانتاج او العائد فاذا فرضت الضرائب على راس المال ولابد لها من ان يكون لها اثر على تقليص هذه الاموال التي بدوراها هي اموال اساسية في تنظيم الصناعات المنتجة في البلد وان فريضة هذه الضرائب على الدخل فأنها تجبر الافراد على ان يوفر كمية تلك الضرائب ؛عن طريق خفض استهلاكهم غير المنتج وبالتالي التضحية ببعض المنتوجات لضروريات رفاهيات الحياة , فلفكرة العامة لريكاردو في موضوع الضرائب تخص مع ان للضرائب الاثر السلبي في تراكم راس المال الذي هو محرك اساسي لعملية الانتاج.[4]

---

[1] نفس المرجع
[2] سوزي عدلي ناشد, نفس المرجع , ص129
[3] نفس المرجع 130
[4] لحول ابراهيم ,مرجع سابق ذكره,ص 24

أما بخصوص ضرائب الاستهلاك ،فانه لا يحبذها ليس لكونها تؤثر على القدرة الاستهلاكية للأفراد،ولكنلأنها تدفع بالعمال إلى مطالبة أربابا الأعمال برفع أجورهم.الأمر الذي ينعكس على أرباح مالكي الأراضي.والذي بدوره سيؤثر على التراكم الرأسمالي اللازم للنم[1]

الفرع الثالث: الضريبة في الفكر النبؤ كلاسيكي.

لقد اعتمدالنيو كلابسيك تحليلهم الاقتصادي على مبدأين أساسين هما:[2]

أولا: مبدأ نظام أسعار السوق،والذي يعتبر هو المنظم للنشاط الاقتصادي الأمثل وللتوازن الاقتصادي

ثانيا:مبدأ التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

يعتقد النبوكلاسيكي إن السوق هو الذي يضمن التوازن دون غيره من آليات الضبط الاقتصادي الأخرى ،حيث تنطبق فكرة التوازن من مجموعة من الفرضيات،والتي تؤدي إلى ترابط المصلحة الفردية بالمصلحة الجماعية واهم هذه الفرضيات هي :
تصدر قيمة المواد من منفعتها وليس عن العمل فقيمة مادة تزيد عن قيمة مادة أخرى لان منفعتها بالنسبة للمستهلكين اكبر من منفعة المادة الثانية.
يتحدد سعر البيع لما يتساوى مع كلفة الإنتاج الحدية.
يتحدد سعر عوامل الإنتاج بإنتاجيتها الحدية .
مرد ودية المؤسسات هي مرد ودية متناقصة.
ليست هناك تأثيرات خارجية على مستوى دالة الاستهلاك ودالة الإنتاج.
قابلية السلع للتجزئة المتناهية.
حالة وجود اختلالات داخل النموذج الاقتصادي والمتمثل في عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

المطلب الثالث: الضريبة في الفكر الاقتصادي السائد بعد أزمة الكساد.

بعد أزمة الكساد العالمي ظهرت العديد من المدارس الاقتصادية التي تناولت بإسهاب موضوع الضريبة،ولعل من أبرزها،المدرسةالكينزية،المدرسة النقدية.

الفرع الأول: الضريبة في الفكر الكينزي

لقد كان لجون مينا رد كنيز1882_1946الاثر البارز في تغير ملامح الاقتصاد العالمي ,خاصة وان أفكار لكينز جاءت متزامنة مع أزمة الكساد العالمي لسنة 1929التي ظهرت نقاط القصور في الفكر الكلاسيكي وفشل السوق في الحفاظ على توازن العام

حيث كان لكينز عدة دوافع لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولعل أهمها هو عجز السوق في أعطاء إشارات سعريه مناسبة ملائمة,خاصة مع وجود أثار خارجية أوجانبية للنشاط الاقتصادي ,هذه تنجم عندما يتم إدراج بعض التغيرات الجانبية للإنتاج أو الاستهلاك ضمن أسعار السوق ,في هذه الحالة فان الأسعار لانعكس التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد

فيرى كينز انه يجب توسع في نشاط الدولة عن طريق سياسة الاقتصادية متكاملة ,إما فان في ميدان الضرائب فان الدولة تستطيع التحكم في الميل الحدي للاستهلاك لبعض الفئات في الاجتماعية يتم ذالك من خلال رفع معدلات الضريبية على المداخل الإفراد

---

[1] بريشي عبد الكريم,دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل ,ص 61
[2] نفس المرجع ,,ص 62

حيث فرض لكينز الضرائب التصاعدية المباشرة والتي بدورها تعمل على زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار ويؤثر هذا على الاستثمار ,لكن ربط نظام الضرائب التصاعدية بما يوفره مشاريع ومنافع عامة فكون نظام الضريبة التصاعدية فعال ,فحسب كينز فان الضريبة هي الأداة المثلى لتصحيح الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد بغية الوصول إلى حالة التوازن.[1]

الفرع الثاني: الضريبة في الفكر النقدي

واجه الاقتصادي كينز في أواخر الستينات وبداية السبعينات مشكلات كبيرة تجلت في تصاعد مستويات البطالة والتضخم معا ,إذا لم تستطيع النظرية الكنيزية تفسير هذه الظاهرة والتي سميت بنظرية الركود التضخمي, ففي ظل هذه الظروف ظهر الفكر الاقتصادي النقدي الذي يعد كتحدي كبير للنظرية الكينزية من طرف مجموعة من المفكرين من جامعة شيكاغو وكان من روادها ميلتون فيردمان,ولقد طور فريدمان نظريته منذ اربعنيات القرن الماضي إلاأنها لم تلقي صدا الأبعد عقود من الزمن ولقد متلائمة هذه الأفكار في مبادئها مع التقليد الواسع في للفكر الكلاسيكي حيث أكد فريدمان على نقاط التالية:[2]

- دور النقود في تحسين التوازن للناتج الإجمالي الحقيقي ولأسعار
- الأزمات التي تحتاج النظام الرأس مالي تعود الى القيود التي تعطل عمل الاقتصاد الحر

وان السياسة النقدية فريدمان هي سياسة تهدف والى زيادة رفاهية الأسر في الاقتصاد لامركزية ,وقد وجد فريدمان السياسة المثلى في معدل الفائدة اسمي مساوي للصفر ويجبأن يكون معدل التضخم سلبيا ومساوي لسعر الفائدة الحقيقي

إما في مجال الضرائب نادا فريدمان والنقديون بخفض الضرائب وحجتهم في ذالك أن أزمة الكساد تعود أسبابها إلى ركود الإنتاجية .فالضريبة تعمل على تخفيض الادخار والاستثمار وبالتالي تخفيض مبادرة الإنتاجوعليه ينادي النقديون بتخفيض الضرائب المباشرة على رأس المال وهذا كتحفيز لزيادة الادخار والاستثمار وزيادة عرض الإنتاج

الشكل1): يمثل منحنى لأفر

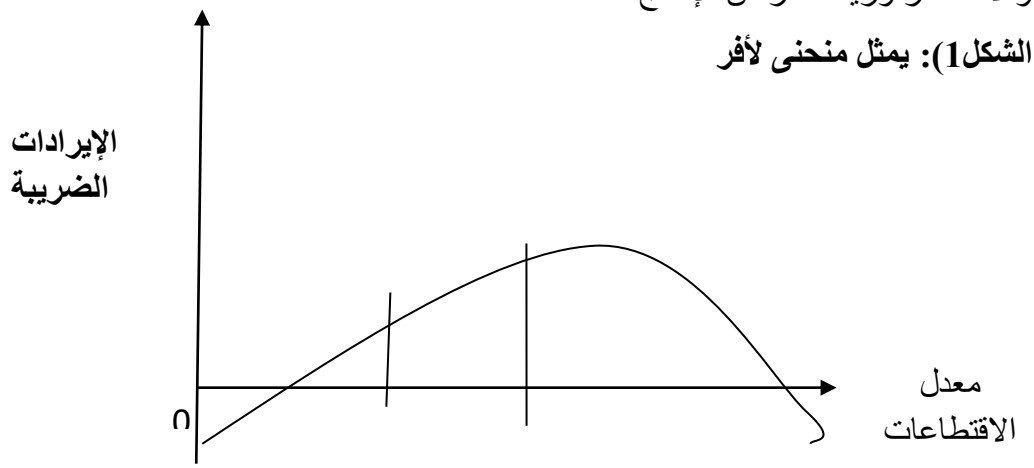

يوضح هذا المنحى تطور الحصيلة الضريبية في ظل رفع معدلات الضرائب، بحيث كلما ارتفع الضغط الضريبي سيؤدي ذلك إلى زياد الضريبية، ومن ثم ارتفاع حجم الإيرادات العامة إلى أن يصل إلى النقطة المعبر عنها (T*) التي تمثل المعدل الأمثل للضريبة، بان فرض هذا المعدل نحصل على أقصى إيراد ضريبي ممكن، حيث انه في حالة ما ترغب الدولة في رفع معدل الضريبة فوق المعدل الأمثل فان هذا الوضع سينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي نتيجة تثبيط الحافز على العمل والاستثمار لدى الأفراد مما يؤدي بهم ذالك إلى التخلي عن ممارسة نشاط، زيادة على ذلك فان رفع هذا المعدل سيؤدي بالأفراد إلى

[1] لحول إبراهيم ,مرجع سابق ذكره,ص27
[2] نفس المرجع, ص28

التهرب من دفع الضريبة مما ينجم عنه نقص في الحصيلة الضريبية ويتضح ذلك من خلال انحدار المنحنى إلى الأسفل في اتجاه اليمين وهذا كلما ارتفع معدل الضريبة[1].

يفسر النقد ويون أزمة الركود التضخمي إلى ركود الإنتاجية ولا يرجع ذلك إلى التضخم، وان النظام الضريبي يساهم بشكل كبير في ركود الإنتاجية، ذلك أن الضرائب المباشرة المرتفعة تعمل على تخفيض الادخار والذي بدوره يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمارات،لذا نادي النقد ويون بتخفيض الضرائب المباشرة المفروضة على مداخل رجال الأعمال من اجل زيادة المدخرات والتي من شانها تؤدي إلى الاستثمار.[2]

المبحث لثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: النظريات لكلاسيكية للنمو الاقتصادي

هناك الكثير من المدارس الفكرية التي وجهت للنمو وحاولت تقديم إطار نظري عام تستطيع كافة الدول أتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداءالاقتصادي والخروج من دائرة التخلف.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية (CLASSICALTHEORY OF GROWTH)

1- أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية

لقد تطورت النظريات الاقتصادية في تفسير النمو والعوامل المؤثر فيه,ويعتبر الاقتصاديين الكلاسيكي من الأوائل الذين تطرق والى هذا الموضوع ,فيما نحاول نتبع فكرة كل من ادم سميث ,ريكاردو ,مالتوسبإضافة الى نظرية الماركسي

1-1 نظرية ادم سميث (1790/1723):لقد شارك ادم سميث مشاركة فعالة في وضع اللبنات الأولى لنظرية النمو الاقتصادي القائمة على الحرية الاقتصادية ,التخصص في تقسيم العمل.

ركز سميث في كتاباته على القطاع الصناعي وطبقة الصناعة كأساس للنمو الاقتصادي في المجتمع , وذلك بسبب تزايد الغلة في القطاع الصناعي الذي يأتي عن طريق تطبيق مبدأ التخصيص وتقسيم العمل , ولكن هذا الأخير محدود بسعة السوق ,الذي يمكن إحداثه بالتوسع في التجارة الداخلية والخارجية , بالإضافة إلى زيادة عدد السكان وتحسين وسائل الموصلات كما يرى سميث أن تراكم رأس المال محرك أساسي لعملية النمو. ومن أهم أفكاره هي:[3]

- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج وهي العمل رأس المال ,الموارد التبعية ,
- التخصيص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل ويتوقف على نجاح ذلك سعة السوق
- يرى سميث أن النمو الاقتصادي في المجتمع (الصعود التراكمي للمجتمع)لن يستمر طويل نتيجة لبطء معدل التقدم التقني

1-2- نظرية ريكاردو: يعتبر دافيد ريكاردو من ابرز رواد المدرسة الكلاسيكية ,ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية ,ويرى بان الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكن تخضع لقانون الغلة المتناقصة ,وانه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذالك,كما قام دافيد ريكاردو بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري ,حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادا إلى أفكار سميث ؛حيث يعتبر إن حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي , وذلك بسبب

---

[1] بريشي مرجع سابق ذكره ص 64

[2] بريشي عبدا لكريم,مرجع سابق ذكره,ص65

[3] بناني فتيحة ,السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ,شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة احمد بوقرة بمرداس ,ص11

المردودية متناقصة في القطاع الزراعة حسب ريكاردو فان نوعية الأراضي غي متساوية ,وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة.[1]

1-3-مالتوس :"ركز مالتوس " على جانبين رئيسيين وهما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية, وبذلك ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي ركز على جانب الطلب الكلي (لان الكلاسيكي يركزون على جانب العرض حسب قانون ساي للمنافذ)

تتلخص نظرية مالتوس التي طرحها عام1798في أن النمو السكاني يتم بموجب متوالية هندسية ,وهي تلك تعتمد على مضاعفة الرقم الأخير "1,2,4,8,16وهكذا ' وهذا ما يؤدي إلىزيادة الإنتاج الغذاء

يؤكد أنمالتوس بان نمو السكان يحبط النمو الاقتصادي , وان النمو المراد في هذه الحالة يؤدي إلى زيادة السكان وليس زيادة رأس المال لذالك لان أي زيادة في دخل الفرد تقود إلى زيادة المواليد , التي تقلل من دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف .ويرى مالتوس عالج المشكلة مايلي:[2]

- إن يتحقق التوازن بين السكان والمواد الغذائية بالحروب والكوارث الطبيعية كأنه ينادي الحروب والاوئبة لتقليل من السكان
- يجب تخفيض أجور العمال لزيادة أرباح رجال الأعمال من الرأسماليين وكأنه اهتم بالطبقة الغنية.

1-4-كارل ماركس :انتقدا كارل ماركس في كتابه رأس المال 1867م النظام الرأسمالي والياته واستنتج بان القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها ولائتيان بنظام أكثر تطورا ,وذكر أن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء التوزيع الدخل وإهدار الثروات الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي ,ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس نظام اشتراكي وهي:[3]

- ✓ الملكية العامة لموارد الإنتاج:حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل
- ✓ أهمية دفاع تحقيق المصلحة العامة:طالما عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة فان دافع تحقيق المصلحة العامة هو محرك لأي نشاط اقتصادي
- ✓ إعطاء الدور الرئاسي لنظام التخطيط المركزي
- ✓ التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول

2 نظرية النمو الكلاسيكية:

حاول الاقتصاديون الكلاسيكي اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق.ومن ابرز أفكارالنظرية الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي مايأتي:[4]

اعتقد الكلاسيكيإن الإنتاج هو داله لعدد من العوامل وهي العمل،ورأسالمال،والموارد الطبيعية،والتقدم التكنولوجي.والتغير في الإنتاج(النمو)يتحقق عندما يحصل تغير في احد هذه العواملأجميعها.واعتبر الكلاسيكيإن الموارد الطبيعية (الأرضي الزراعية)ثابتة وان بقية العوامل متغيرة.ولهذا فان عملية الإنتاج للأراض الزراعية تخضعلقانون تناقص الغلة.لكن صحة التحليل المذكور هي رهن بافتراض ثبات الإنتاجي ورأس المال المستخدم

[1]ضيف احمد,اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(2012-1989),أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ص 17

[2] نفس المرجع 18

[3] نفس المرجع ,ص19

[4]مدحت القريشي,التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات),ط2007 ,دار وائل للنشر والتوزيع ,الأردن,200,ص62

واستنادا إلى ما سبق اعتقد الكلاسيكي بان القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقديم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار).وان تكوين رأسالمال.يعتمد على الأرباح،وان التقدم التكنولوجي لأيتمإلا من خلال تكوين رأسالمال.وعليه فان الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي.

1- اعتقد الكلاسيكي بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أكدوا بان تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان،وفي نفس الوقت أكدوا بان تزايد حجم السكان من شانه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال وكما يأتي:

تأثير التراكم الرأسمالي على النمو السكاني:إذ يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور وذلك باتجاه الزيادة،وبالتالي زيادة معدل الأجر مما يزيد من حجمالسكان.

في الزراعة(بافتراض ثبات الفن الإنتاجي وثبات الأرض)وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية ومن ثم الأجور،وانخفاض الأرباح والادخارات،وبالتالي انخفاض تكوين رأس المال).

ولاشك أن مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية هو رهن بتحقق افتراضاتها ،وهي افتراضات غير واقعية حاليا،كافتراض وجود المنافسة التامة والاستخدام الكامل.[1]

2- اتجاه الأرباح نحو الانخفاض: إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي،والسبب طبقا إلى ادم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

3- يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجودالسوق الحرة فان اليد الخفية من شانها أن تعظم الدخل القومي.

نقد النظرية الكلاسيكية للنمو

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية ونجمل أهم الانتقادات بالتالي

الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك بان الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية. لكن التجربة أشارتإلىأن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار

الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

والادخارات تواجه كلها الاستثمارات:يقول البعض أن كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار،وكما قال شومبيتر(Schumpeter)فان الاستثمار يمكنأن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

قوانين غير واقعية:أن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندا على قانون تناقص العوائد للاراض وعلىمالتوس في السكان،وقد قللوا من أهمية وإمكانات التطور التكنولوجي في الحد من اثر تناقص العوائد،كماأن السكان لم ينمو بالمعدلات السريعة التي افترضوها وان نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان,وعليه فان استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

سياسة التجارة الحرة ضعيفة:يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة ،وان مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لان المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلىاحتكارات،وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا،فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد،فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فان اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام ومن خلال السياسات النقدية والمالية.

إهمال النظرية للقطاع العام :يؤكد البعض بان النظرية فشلت في أدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي،وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيين مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

أهمية محددات التكنولوجيا: افترضت النظرية بان المعرفة الفنية معطاة وثابةعبر الزمن وبهذافإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

[1] نفس المرجع,ص 62

تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: اظهرت التجربة العملية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية .[1]
ونلخص الانتقادات كمرايلي:

- تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيها العمال وملاك الأراضي

تستند النظرية الكلاسيكية الى نظرية تناقص الغلة والتي اغالها التقدم التكنولوجي تماما, إلا

- أنهما اعترفوا بأهمية أتقدم التكنولوجي واعتبر مرحليا ,وفي النهاية تكون السيادة لتناقص الغالة
- القوانين الغير حقيقية تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين لكاسيك أمثال ريكاردو مال توس على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد
- خطا النظرة للأجور والأرباح
- اتسمت أراء الكلاسيك بجملة من الأخطاء العلمية نتيجة لتمكنهم بكل من قانون تناقص الغلة والنظرية المالتسية للسكان ,حيث ترسب عليها دوران المجتمعات حول حالة توازن ,بينما اثبت النمو الرأسمالي يتم حول دوران من الانتعاش والانكماش[2]

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكيةالمحدثة:(NEOCLASSICALTHEORY)

في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر (1870)تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في الكفءللموارد. وأصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من (Jevons)و(Menger)و(Walras)وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية(Marginalisât School).وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من العرض المستند إلى نفقة الإنتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيكي. ثم جاء بعد ذلك (Alfred Marshall)والذي جمع كلا من جانب الطلب وجانب العرض لتحديد التوازن والقيمة كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول بعدها إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة. حيث قام (Marshall)أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصاد ،وكذلك استخدام فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة والاحتكار يأتي:فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور والريع والأرباح والفائدة إضافةإلىإدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي وفكرة الموفورات الخارجية.[3]

وكان للاكتشافات في الفينة الإنتاجية والموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر اثر كبير على الفكر الاقتصادي والذي ظهرت ملامحه بما يأتي :

تحققمعدل نمو مرتفع.
تحقق إمكانات للنمو المستمر باستخدام الفن الإنتاجي المتقدم.
ارتفاع الأجور فوق مستوى الكفاف .
استمرار ارتفاع معدلات الأرباح.
إن الريع لم يمثل حصة متزايدة من الدخل القومي.
تضاؤل فرص الركود الاقتصادي.
إن معظم هذه الحقائق تتعارض مع ما توقعته المدرسة الكلاسيكية لذلك بدأت تظهر الأفكار الكلاسيكية المحدثة والتي تؤكد على:

---

[1] مدحت القريش ,مرجع سابق ذكره ص
[2] بريك راوية ,دراسة قياسية لاثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي خلال1990-2014,شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ,جامعة ام البواقي ص38
[3] مدحت القريشي ,ص66

أ- الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد اخذ يتلاشى.
ب- إن حجم السكان لا يتغير مع التغير في الدخل الفردي.
ت- إن التقدم التكنولوجي يزيد من مستوى تكوين رأس المال.
ث- إن حجمالسكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي والتي توثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر لها أنها خارج مجال علم الاقتصاد

التركيز على مشكلات الأجل القصير على عكس النظرية الكلاسيكية التي تركز على الأجل الطويل.
واستنادا إلى ما سبق فان نمط التنمية؛ هو الذي يتحقق من خلال توزيع أكثر كفاءة لموارد معينة.
وتبرز عملية تكوين رأس المال (Capital Formation)في النظرية الكلاسيكية المحدثة كأحدهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تم افتراض إمكانية الإحلال (Substitution) بين رأس المال والعمل ،وهذا إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادةالعمل وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان.[1]
وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار وان الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة(بعلاقة عكسية)وبالإنتاجية الحدية لرأس المال(Marginal Productivité of Capital).ومن العوامل الأخرى المجمعة لتوسيع الإنتاج هو السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وان التنمية عملية مستمرة تدريجية ومتناغمة وتراكمية.
وبخصوص النمو الاقتصادي فان النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية وهي:[2]
في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل قوة العمل في الوحدات الكفؤة أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل إنتاجية العمل والمحددة خارج النموذج(exogènes)مثل معدل النمو الطبيعي عند(Harrods)،وان معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار. ويعودذلكإلىأن المعدل الأعلى للادخار آو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال الناتج(V/K)،وذألك بسبب الفريضة الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
إن المستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذألك لان معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.
عند وجود تفصيلات معطاة للادخار(بالنسبة للاستهلاك)والتكنولوجيا(دالة الإنتاج)لدى بلدان العالم ،سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بينK/LوV/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد ،الأمر الذي يقود إلى تلاقي(convergence) بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.[3]

الفرع الثالث: نظرية شوم بيتر في النمو الاقتصادي:(JOSEPH SCHUMPETER)

يعتبر شوم بيتر من ابرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي والذي ضمن نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه(نظرية في التنمية الاقتصادية في ألمانيا في عام 1911)والتنمية في نظر شوم بيتر هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري والتي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة وان هذه التنمية تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد. إن اتجاه النمو عند شوم بيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وان هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار ألابتكاري غير مواتيه وذلك لسببين: الأول توسيع الائتمان حتى يصل إلىحدوده. والثاني هو مع توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار والدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار.
وقد أعطشوم بيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي وركز على المنظم (Entrepreneur)واعتبره من أهم عناصر النمو: فالإنتاج لديه دالةللعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي ، ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية فالمنظم هو المبتكر

---

[1] مدحت القريشي ، المرجع سابق ذكره ,ص 67
[2] نفس المرجع ,ص 68
[3] نفس المرجع, ص69

والمجدد(Innova or).والمبتكر عند شوم بيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدرته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا. والابتكار يتضمن عدة أشياء منها:
تقديم منتج جديد.
تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
الدخول إلى سوق جديد.
الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.[1]
يؤكد شوم بيتر بان تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية. والمنظم المبتكر يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به ولكي يثبت تفوقه وانه يحصل على متعة الإنجاز. ولكي يقوم المنظم بوظائفه فانه يتطلب شيئين: الأول وجود المعرفة الفنية لديها ليتمكن من إنتاج منتجات جديدة والثاني القدرة على التصرف بشان عوامل الإنتاج بواسطة الاتمان.[2]
وتتضمن عملية النمو لدى شوم بيتر ثلاثة عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصر يفي فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل. وفي مجال تمويل الاستثمار أعط شوم بيتر أهمية كبيرة للجهاز المصر يفي ؛حيث أن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصر يقي وليس من والادخارات وهنا يختلف شوم بيتر عن الكلاسيك المحدثين حيث إن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطى،أي أنهم يعتقدون بان النقد لا يلعب دورا مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس شوم بيتر.
وقد ميز شوم بيتر بين نوعين من الاستثمار:
لأول الاستثمار التلقائي (autonomous)والذي يتحدد بعوامل مستقيلة عن النشاط الاقتصادي.
والثاني الاستثمار التابع (induced)والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي. فالاستثمار التابع ولمحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم وفي هذا يقترب شوم بيتر من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيرادات الحدي الإنتاجية رأس المال والفائدة على رأس المال. إما الاستثمار التلقائي فيعتبره شوم بيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.[3]
وبخصوص دور الأرباح عند شوم بيتر فانه يؤكد بان المنظم يقوم بعملية الابتكار ليحصل على الأرباح وهنا فان مفهوم الأرباح هو تفوق حجم الفائض (surplus)على التكاليف. وفي ظل التوازن التنافسي فان سعر المنتج يساوي تكلفة الإنتاجية وليس هناك أرباح. وتنشا الأرباح بسبب التغيرات الديناميكية الناجمة عن الابتكار.
أما بخصوص أراء شومبيتر حول نهاية الرأسمالية فانه يؤكد بأنه يمكن للرأسمالية أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان والرواد.لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه والذي يستند على المواقف العقلاني.ولهذا فان نهاية الرأسمالية في نظر شومبيتر يتم على يد ثلاثة قوى:
انهيار الوظيفة التنظيمية
تحلل العائلة البرجوازية
تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي[4]

نقد النظرية شومبيتر

أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي:
أن كل عملية النمو في نظرية شوم بيتر تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا،في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من أهم مهام الصناعات ذاتها.ولهذا فان نموذج شومبيتر يعتبر غير ملائم

---

[1] مرجع سابق دكره ,ص 69
[2] مدحت القريشي ,ص 69
[3] نفس المرجع, ص70
[4] نفس المرجع ,ص71

للواقع الحالي،حيث المنظم،كمأن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر[1]
طبقا لشوم بيتر فان التنمية الاقتصادية هي نتجه لعملية دورية،في حين أن هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية بل كما يقول (Nourrisse)إن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة.
في الوقت الذي يكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلاأن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
يعطي شومبيتر أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلىرأس المال بشكل كبير فان الائتمان المصرفي لا يكفي بل هناك حاجة الى مصادر أخرى مثل أدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

وفيما يخص مدى ملائمة تحليلات شومبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديدة أهمها:

إن نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والذي سائدا في حينها في أوروبا الغربية وأمريكا،أما البلدان النامية فان النظام الاقتصادي والاجتماعي يختلف تماما،وان متطلبات التنمية من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ليست متوفرة.
في البلدان لا توجد الأعداد المطلوبة من المنظمين والذين تعتمد عليهم نظرية النمو عند شومبيتر.
من اجل البدء بعملية التنمية وجعلها مستدامة فان البلدان النامية لا تحتاج إلى الابتكار فقطبل تحتاج الى تشكيلة من عوامل عديدة مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الإدارية والعمل الماهر والقيم الملائمة والدوافع والمحفزات.
التأكد التام لدى شومبيتر على الائتمان المصر يفي يقلل من دور والادخارات والاستثمارات الحقيقية ،كما يقلل من شان وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.[2]

المطلب ثاني :نظرية النمو الكينزية (نموذج هارولد-دومار)

الفرع الأول: نظريه الكينزية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939)والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.لذلك بدا الاهتمام بمسالة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.
فقد انتقد كينز(Keynes) النظرية الكلاسيكية وقانون(Say)،وأكد بان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل.وتجدر الإشارة إلى أن مستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي ،وان المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لاتكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال EffetiveDemand.واعتبره كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكاة الرأسمالية ،وان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار ودالة للدخل.وأكد بان دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).والنموذج الكينزية الأصلي يركز على القصور في الطلب،ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل.وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو،وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا.وبموجب التحليل الكينزية فان توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق)وعندما يتساوى الاستثمار الخطط مع الادخار المخطط.[3]

---

[1] ضيف احمد,اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012),اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر ص
[2] مدحت القريشي التنمية ألاقتصاديه مرجع سابق ذكره 71
[3] فلة موفق,المحددات الحديثة للنمو االقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر (1990-2013),شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية ,ص18

نموذج هارود-دومار(نموذج ما بعد كينز)[1]

يعتبر نموذج(Harrods-Damar)توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية (التاتيكية)،ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة،ويبحث في متطلبات المستقر في هذه البلدان .وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده للاستثمار دورا رئيسا في عملية النمو.وقد طرح(Harrods)السؤال التالي:إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار(المعجل)فماهو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تامين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟.وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلىالأبد؟.

ومن جهة أخرى بحث دومار(Damar)الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟

وقد ركز نموذج (هارود-دومار)على النظرية الديناميكية وعلى العلاقة بين والادخاراتوالاستثمارات والناتج.ويوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية،إلاأن هذا النموذج قد اتخذ بشكل مكثف في البلدانالنامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأسالمال.ويؤكدالنموذج بأنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يضمن الاستخدام الكامل من سنة الأخرى،من الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المعد الذي بموجبه تتوسع الطاقة الإنتاجية لخزين رأسالمال.ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

ابتداء هناك توازن الاستخدام الكامل.[2]

الاقتصاد مغلق.

إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.

إن الميل الحدي للادخار يقي ثابتا.

وان معدل رأس المال الناتج (K/Y)يبقى ثابتا.

إن المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.

إن الأسعار تبقى ثابتة وكذا أسعار الفائدة.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أنا لإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K)المستثمر في الوحدة الإنتاجية ،وان معدل النمو في الناتج($\Delta Y/Y$)يعتمد على الميل الحدي للادخار(Marginal propensitytoo Save MPS)ورمزها $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$وكذالك معامل راس المال/الناتج(Capital OutputRatio)

(K/Y).وبافتراض تساوي الميل الحدي مع الميل المتوسط للادخار, أي:[3]

$$S=\frac{\Delta S}{\Delta Y}=\frac{S}{Y}$$

حيث أن(S)هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فان الادخار يساوي الاستثمار أي:S=I

وبذاك فان:i=I/Y

حيث (i)هي معدل الاستثمار.وان الاستثمار(I)هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$I=\Delta K$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج(Incrémental Capital Output Ratio)

---

[1] الوليد قسوم ميساوي,اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي خلال 1993,اطروحة دكتورة علوم اقتصادية ,تخصص اقتصاد تطبيقي ,ص53

[2] مدحت القريشي ,مرجع سابق ذكر,ص 74

[3] نفس المرجع ,ص 75

يساوي(K)أي أن :

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y}=K\equiv \frac{I}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على :

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Yنحصل على:

$$=\frac{\Delta yI/Y}{Y\ K}$$

وعليه فان معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار)مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج.[1]

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالكل التالي:

$$g=\frac{s}{k}$$

حيث أنg=تمثل معدل نمو الناتج

S=معدل الادخار

k=المعامل الحديلرأس المال/الناتج

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول إن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.ومن المعادلة المذكورة فان معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج,إذا كان على النمو أن يكون مستقرا.ومن هنا فان معدل النمو يمكن أن يزداد أما من خلال رفع نسبة والادخارات في الدخل القومي ,أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج(أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).[2]

ومن جملة الانتقادات التي واجهت إلى النموذج هي أن بعض الاستنتاجات تعتمد على الفرضيات التي جاء بها النموذج،والتي تجعله غير واقعي كما يأتي :

إن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $(\Delta s/\Delta y)$ومعدل راس المال الناتج (k/y)غير واقعية،حيثأن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغيرات متطلبات النمو المستقر.
كما أن الفرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
إن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى أسعار الفائدة.
إن الفرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج (k/y)والمعامل الحدي لرأس المال الناتج $(\Delta k/\Delta y)$غير واقعية،وخصوصا اذا دخل راس المال مرحلة تناقص العوائد.

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية:[3]

---

[1] مدحت القريشي ,ص 76
[2] فلة موفق ,مرجع سابق ذكره ,ص 21
[3] مدحت القريشي , مرجع سابق ذكره ,ص 77

اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة،حيثأن النموذج بهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيعفي البلدان النامية.
أن مثل هده النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلاتبالانخفاض.
إن النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
النموذج بافتراض عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية.
النموذج-ج يفترض اقتصاد مغلقا في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا.
يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار تتغير في البلدان النامية.
وحيث أن الفرضيات التي يستند عليها النموذج غير واقعية فان استخدامات النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية.

وأخيرا من الضروري الإشارة هنا إلى إن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى انتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة(New GrowthTheory)هي تأكيده أن الاستثمار لا يثر بالنسبة للنمو طويل الأمد. لان أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج(k/y)،تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير. إن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض إنتاجية رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج. لكن هذه الفكرة تفرضها نظرية النمو الجديدة، التي تقول بأن هذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات فان هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فان النمو يصبح داخليا. وسوف ننتقل إلى هذه النظرية في أدناه[1]

الفرع الثاني :نظرية النمو الجديدة(الداخلية)

ان الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النبو كلاسيكية)في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غالب الصدمات الخارجية أوالتغير التكنولوجي فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توافق النمو(ZeroGrowth)،وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم.[2]

أن زيادة في الناتج القومي الإجمالي التي لئيمكن إرجاعها إلى التكفات قصيرة الأمد في خزين رأس المال أو العمل إنما تعود إلى مجموعة ثالثة من العوامل تعرف بمتبقي سول(Solow R esidual).والنظرية الكلاسيكية المحدثة ترجع معظم النمو الاقتصادي إلى عمليات خارجية مستقلة للتقديم التكنولوجي. وقد ازدادت المعارضة لنماذج الكلاسيكية المحدثة في نهاية الثمانين وفي بداية التسعينات ،ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات(Divergence)الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

أن نظرية النمو الجيدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي ،النمو المستمر للناتج الذي يحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج. إن الدوافع السياسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المتخلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق. وباختصار فان منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى(Solow)والذي يعرف بمتبقي (Solow)،وبافتراضهم بان الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وقورات خارجية وتحسن في الإنتاجية، وتعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد.[3]

---

[1] فلة موفق مرجع سابق دكره
[22] مدحت القريشي ,مرجع سابق ذكره ,ص
[3] نفس المرجع ,ص 79

ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر المفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة(أو الداخلية)للنمو، فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (Baumel)عام1986،لم تجد أي للالتقاء(Convergence)لمعدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان العالم المختلفة(المتقدمة والنامية)كما تنبأت به النظرية الكلاسيكية المحدثة والمستندة إلى فرضية تناقص عوائد رأسا لمال، والتي تقود إلى نمو أسرع في البلدان الفقيرة مما تحققه بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال ،وقد تبين بأنه في فرضية ثبات العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان. وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فان الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد، وان مثل هذا النمو يكون داخليا.[1]

وقد ابتدأ النماذج الاقتصاديان (R.Lucus)عام1988و(Paul Römer)في عام 1986.ويفترض نموذج نظرية النمو الجديدة وجود وفرات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري والتي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض (أو معامل رأس المال الناتج من الارتفاع).إنأول اختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما إذا كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية ،أو بعبارة أخرى فيما إذا كانت هناك علاقة سالبة بين نمو الإنتاج وبين المستوى الأولي لمعدل دخل الفرد ،فإذا وجدت مثل هذه العلاقة فإنها تشكل تأييدا للنموذج الكلاسيكي المحدث، وبعكسه فإنها تؤيد النظرية الجديدة للنمو التي تقول بان الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تميل إلى الانخفاض. وقد تم اختبار نموذج الانحدار البسيط(Simple Régression Model) لتقدير المعادلة التالية :gi=a+b1(pyu)

حيث أنgi=معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد(i) لعدد من السنوات و(psy)يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد، فإذا وجد بان المعامل (b1)معنوي وسالب فانه سيكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج [2]

كلاسيكي المحدث، أيإن البلدان الفقيرة تنمو بأسرع من البلدان الغنية .إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء، حيث إن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا، مما يشير إلى حالة عدم الالتقاء والتباعد ،أي أن البلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة.

ويعتزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بان التعليم وكذالك البحث والتطوير(R&D)يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض، ومما ينتج عنه افتراق فيما بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وقبل القفز إلىالاستنتاج برفض النموذج الكلاسيكي المحدث يجب أن نتذكر بان استنتاج النموذج المذكور حول الالتقاء يفترض بان معدل الادخار ومعدل الاستثمار ومعدل نمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل إلي تثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم. وحيث إن مثل هذه الفرضيات ليست صحيحة فلا يمكن أن يكون هناك التقاء غير مشروط(حتى ولو كان هناك تناقص العوائد لرأس المال)،بل يمكن أن يكون هناك التقاء مشروطا إذا افترضنا ثبات كل العوامل المؤثرة في نمو معدل دخل الفرد بما فيها نمو السكان (p)ومعدل الاستثمار(I/Y)ومتغيرات تؤثر في إنتاجية العمل مثل التعليم(ED)والبحوث والتطوير(R&D)والتجارة(T) وكذلك متغير غير اقتصادي مثل الاستقرار السياسي (PS).وإذا وجدنا من تقدير المعادلة المذكورة أعلاه (مضافا إليها المتغيرات الإضافية المذكورة)بان إشارة المعامل(b1) سالبة فإنها تكد فرضية النموذج الكلاسيكي المحدث .أي سوف يكون هناك التقاء في معدلات النمو في البلدان المختلفة ،وسوف تتأيد نظرية النمو الجديدة، أيأن المتغيرات العديدة المذكورة أعلاه تكون مؤثرة وإنها هي التي تمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض.

وقد أشار (N.Kaldor)إلى حقيقة انه رغم استمرار تراكم رأس المال وزيادة مقدار رأس المال للفرد خلال الزمن فان معامل رأس المال الناتج (K/y)يبقى ثابتا مما يعني ثبات عوائد رأسالمال. ويمكن

---

[11] فلة موفق مرجع سابق ذكره,ص 21

[2] مدحت القريشي ,ص 79

تفسير(Kaldor)في تأثير الابتكار (innovation)الدالة التقدم التكنولوجي والتي تربط بين نمو الإنتاج للفرد ومعدل نمو رأس المال للفرد.[1]

الفرع الثالث : نقد النظرية الداخلية

وجهت النظرية الجديدة(الداخلية)بعض الانتقادات وأهمها ماياتي:[2]

إن احد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للني وكلاسيكية والتي تعتبر ملائمة للبلدان النامية،وان النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا مايعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البني الارتكازية الضعيفة والهياكل سيغير الكافية وأسواق رأس المال والسلع وغير الكاملة (imperfectif).وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فان إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد أخر. والدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.

وختاما ورغم إن هذهالنظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل الاختلافات النمو طويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي .

المطلب الثالث: العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصاد

الفرع الأول :علاقة الضريبة بالنمو حسب نموذج الكينزي وسكا لي

حاول العديد من المفكرين الاقتصاديين التطرق للعلاقة التي تربط النمو الاقتصادي والضريبة وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى النتائج مختلفة منها السلبية والايجابية[3]

1. حسب النموذج الكينزي

نجد عند تخفيض الضرائب يحدث زيادة في الدخل بمقدار مضاعف وتتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك حيث إذا ازداد زادت قيمة المضاعف

2حسب نموذج سكا لي

هذا الاقتصادي بدارسه قياسية بين 1950و2004 خلص إلى كون العلاقة بين نمو ومعدل الضريبة علاقة طردية قبل تجاوز المعدل الأمثل (T)وتتحول إلى علاقة عكسية إذا **لم** تتجاوز هذا ألحدكما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل(2) يوضح العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي

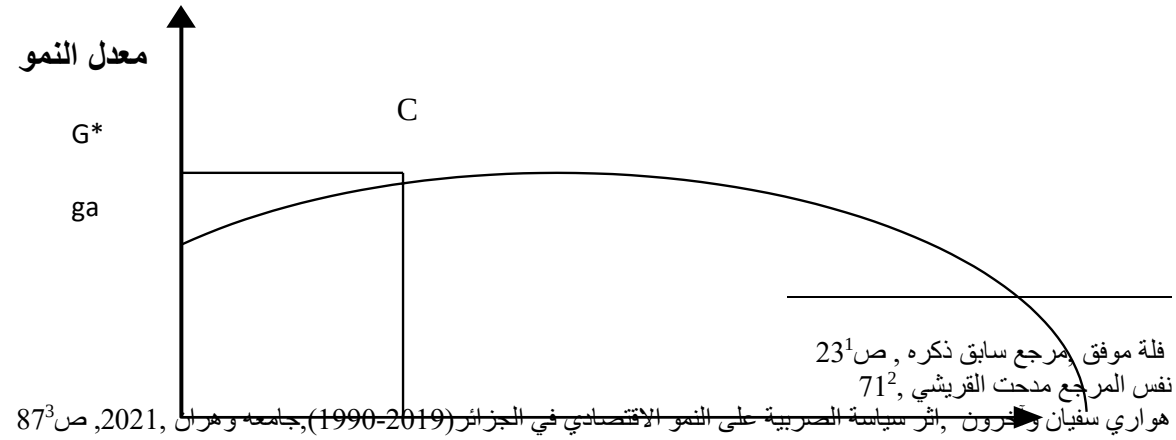

[1] فلة موفق ,مرجع سابق ذكره , ص23
[2] نفس المرجع مدحت القريشي ,71
[3] هواري سفيان وآخرون ,اثر سياسة الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990-2019),جامعه وهران ,2021, ص87

معدل الضرائب

T*

الفرع الثاني: علاقة الضريبة بالنمو الاقتصادي

تكمل علاقة السياسة الضريبية بالنمو فيما يلي :[1]

* يؤدي الزيادة العبء الضريبي على الإفراد المجتمع الى عرقلة النمو خاصة أذا ما تجاوز هدا العبء الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع

*ينبغي إن تتوفر في النظم الضريبية البساطة والوضوح

* إن التغيير المستمر في النظم الضريبية يؤثر سلبا على محددات النمو

*يعد الادخار الخاص من المواردالهامة لتحقيق النمو الاقتصادي لذا يجب إنتفيض معدلات الضرائب المفروضة على الدخول.

الفرع الثالث: نظريات المفسرة العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي

أن موضوع النمو الاقتصادي في معظم الوقت كان الهدف هو تحليل لمعرفة المحددات الأكثر تأثير على النمو الاقتصادي والنمو ولكن ينظر إلى الضرائب والسياسة الضريبة كمتغير مؤثر وهذا وذو علاقة بالنمو الاقتصادي ونظرا لأهمية البالغة المتغيرة الضريبة وتأثيرها على النمو الاقتصادي بشكل مباشر وقوي:

حيث أكد ادم سميث 1997وشولو 1956بان بان مستويات الضريبة تأثر على قرارات الفردية حول مدخرات والعمل والاستثمار والابتكار وان أثارها على النمو الاقتصادي يمكن ان تكون إيجابية كما يمكن ان تكون سلبية كما أظهرت بعض الدارسات نوعية هذه العلاقة إيجابية

يرى ادم سميث 1976ان الضريبة تعيق صناعة الإفراد وتحولها عن طريق الانخراط في بعض عروض التجارة التي من شانها ان توفر إخلال المعيشة لكثير من الإفراد .[2]

كما يرى سولو ونموذج النمو افتراض معدل ثابت فانه لايترك سوى دور ضئيل للسياسة الضريبية للتأثير على معدل النمو, فحل الاقتصاديين شولو و رمزي اختلفوا في الآثار المتوقعة للضريبة على النمو وهذا الاختلاف جاء وفقا الإطار النظري المختار بالإضافة إلى عامل الإنتاج الخاضع للضريبة لخصت تحليلهم الى وجود علاقة وطيدة بين المتغيرين لضريبة والنمو الاقتصادي.[3]

ترى نظرية النمو الجديدة فان للضرائب علاقة على العمالة والتقدم التقني ,هي عوامل داخلية للنمو تعتمد على سلوك الأعوان الاقتصاديون فقد قام رومار1986 وآخرون بدراسة إن الضرائب لا اثر

---

[1] بريشي عبد الكريم ,مرجع سابق ذكره ,ص 127

[2] لحول إبراهيم ,مرجع سابق ذكره ,ص88

[3] لحول ابرهيم مرجع سابق ذكره,ص 89

لها على عدل النمو في المرحلة الانتقالية فقط, ب لتأثر في المدى الطويل ففرض الضريبة على العمل يؤثر على تراكم رأس المال البشري فالزيادة الدائمة في ضريبة على دخل العمل تقلل من تكلفة الفرصة البديلة التي يقتضيها التدريب فالضريبة هنا لها اثر سلبي على النمو[1].

المبحث الثاني: دراسات السابقة

أن التطرق إلى هذه الدراسة وتحليل موضوع قياس العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي نجد ندرة دراسات سابقة لهذا الموضوع وعموماو وجود دراسات مشابهة لهذا الموضوع وهناك نقاط المشتركة بين الموضوع المدروس ويمكنإن نوجز هذه الدراسات فيما يلي:

المطلب الاول :الدراسات بلغةالعربية

- **الدراسة الأولى**: دراسة بن عاتق حنان 2014:والموسوعة بعنوان السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ,بحثت عن العلاقة بين الجباية والنمو الاقتصادي من خلال استخدام اسلوب من اساليب التنبؤ واتخاذ القرار والمتمثل في طريقة التكامل المتزامن وهذا للاجابة على مدى مساهمة السياسة الجبائية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها جزء ضمن سياسة اقتصادية متكاملة معتمدة على بيانات واحصائيات دولية لصندوق النقد الدولي,اما المتغيرات المستخدمة للدارسة هي:

PIB: الناتج الداخلي الخام كمتغير تابع.

FO:الجباية العادية .

FP:الجابية البيرولية

IDE:الاستثمار الاجنبي المباشر

TVER:الانفتاح الاقتصادي

INF:التضخم

TCH:تطور سعر الصرف

استخلصت الباحثة ان الجباية البترولية لها تاثير ايجابي على الناتج الداخلي الخام وبالنسبة اللى الجباية العادية والاستثمار الاجنبي فان له اثرايجابي في السنوات الاولى فقط سرعان ما يتحول الى تاثير سلبي واتضح ان اثر ايجابي على النمو الاقتصادي باعتبار السياسة الجبائية جزء متكامل من السياسة الاقتصادية .

- **الدراسة الثانية**: دراسة قامت بها بوجراد سهيلة سنة 1996_1974الجباية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر,هدف الدراسة تحليل العلاقة بين الناتج الداخلي الخام وبعض المتغيرات المرتبطة بالجباية , توصلت نتائج الدراسة الى ان اثر متغيرات الداخلية وخاصة النفقات العمومية ماعد المتغيرات الخاصة بالجانب الاجتماعي فلم تتاثربهدا الزيادة في الايرادات الجبائية
- **الدراسة الثالثة**: بحث محمد شريف 2010 بعنوان السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ,هدف الدراسة فهم فعالية وكيفية الانتقال السياسة الجبائية من مجرد اداة التمويل الى اداة ضبط الاقتصادي واجتماعي ,وبالتالي فهي اداة فعالة للسياسة الاقتصادية مع محاولة اظهار كيفية الثاثير على السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي

[1] ص90, نفس المرجع ,

(الجزئي,الكلي) وتقييم مساهمة الجباية في تفعيل الاقتصاد الجزائري والمساهمة في تخفيف من حدة الاستدلالات الاقتصادية ومحاولة فهم آلية عمل السياسة الجبائية في الجزائر منذ ابرامها للعقود مع الهيئات الدولية ومدى مواكبة الاصلاح الجبائي للاصلاح السياسي, وكانت نتائجها بان السياسة الجبائية احدى ادوات السياسة الاقتصادية .

- **الدراسة الرابعة** أطروحة دكتورة قام بها بريشي عبد الكريم مقدمه لكلية الاقتصاد بجامعه تلمسان س2014-2013أبو بكر بلقا يد سنه يعنون دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،درسه حاله الجزائر خلال الفترة1988-2011تمحورت الأشكال ليه البحث ما اثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل حاول الباحث التطرق إلى مدى نجاع الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر في التأثير الوضع لاقتصادي والاجتماعي
- **الدراسة الخامسة**: دراسة قياسية قامت بهابريك راوية عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لكلية الاقتصاد سنة تهدف الدراسة إلى اثر السياسة الجنائية على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2014سنة 2015-2016 توصلت إلى نموذج الانحدار المتعدد للجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث قدمت الدراسة بعض الاقتراحات الضرورية التي تعزز من مساهمة السياسة الجباية

-الدراسة السادسة: دراسة قام بها سفيان هواري وآخرون سنه 2021مقدمه لجامعه وهران كليه تهدف الدراسةإلى معرفة مدى فعالية السياسة الضريبية كإحدىأدواتالسياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال 2019-1990 وقد تم التوصل إلى وجود علاقة طرديه وايجابية من خلال تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي عن طريق الجباية البترولية المدى القصير كما توصل إلى عدم نمو الجباية العادية على رغم التعديلات التي أدخلت عليها

الدراسة السابعة: دراسة قام بها ضيف احمد سنة 2015-2014 مقدمة لجامعة الجزائر كلية العلو م الاقتصادية عبارة أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية بعنوان اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر2012-1989تهدف الدارسة الى معرفة اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي وكيف يتغير النمو باستخدام السياسة المالية بأحسن وجه وتم التوصل الى أنالسياسة المالية والنمو تحظى باهتمام الدارساتالمالية والاقتصادية وهذا لما لها من اثر على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية:

الدراسة الاولى:Perception Des impôts Algérie Tax Collection ln Alegria

يعتبر التحصيل الجبائي هو أخر واهم المراحل للعملية الضريبية برمتها، إذ انه بمثابة النواتج النهائي لعدة مراحل ،وينتج عنه تزويد الخزينة العمومية بالأموال للازمة للتحقيق التنمية في شتى الميادين.وظل التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيفا وذلك لعدة أسباب من بينها عدم الاهتمام به من طرف الجهات الوصية وذالك لوجود الجباية البترولية التي تغطي العجز المالي الموجود ،وكذلك استعمال وسائل بدائية في التحصيل ،خاصة مع انتشار ما يعرف بالإدارة الالكترونية والتي تعرف بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقها من قبل الإدارة لتوفيرها المعلومات والخدمات العامة للسكان،وبالتالي فان الغرض من الإدارة هو ضمان الإدارة الفعالة للمعلومات لصالح المواطنين وتقديم خدمات أفضل وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار العام .والتي تحاول الحكومات الجزائرية تجسيدها في الواقع.

الدراسة الثانية : The lmportane of Local TaxRform To Achieve Local Develoment:

تعتبر الجباية المحلية من أهم مصادر التمويل بحيث تشكل القسم الأكبر من ميزانيات الجماعات المحلية،وذلك باعتبارها موردا هاما تستخدمه هذه الأخيرة قصد إشباع حاجات طنين وضمان السير الحسن للمرافق العمومية،وبالتالي دفع عجلة التنمية ،وبما أن الجباية تمثل أهم مورد من موارد الجماعات المحلية،كان على الدولة مواصلة سلسلة الإصلاحات الرامية للنهوض بها وإعادة الاعتبار لها،لمالها من دور في تحقيق التنمية ،على اعتبار إن هذه الأخيرة تعتمد بدرجة الأولى على التمويل المحلي تهدف هذه الدراسة إلىإبراز أهمية الإصلاحات الجبائية المحلية والتعرف على مختلف الإصلاحات الجبائية.

الدراسة الثالثة:Ben Ammar Faycal Ben Ammou Saloua

2016:فقد استهدفت هذه الدراسة اثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي،لعينة من البلدان العظمى وعينة من البلدان ذات الملاذ الضريبي وهذا باستخدام نظرية التكاملات في البينات المستخدمة،قد حددت عينة من 10 بلدان منها 5بلدان ذات دخل مرتفع وهي فرنسا،الوم ا،الصين ،مليزيا ،النرويج ،إضافة إلى 5بلدان ذات ملذات ضريبية وهي هونكونغ،الو م ا ،سنغافورا ،سويسرا ،إما بينات الزمنية فهي ماخوذة من البنك الدولي لفترة 2000-2012 استنتجة الدراسة تسير وجود علاقة مستقرة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الضريبية المختلفة اما متغيرات الدراسة الضريبية هي :

Yit نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لبلد i في الفترة t.

Rnh نصيب الفرد من الناتج الوطني لفرد .

INFمعدلات التضخم .

TIBSالايرادات الضريبية من الضرائب المطبقة على الشركات بعد الاقتطاعات والاعفاءات الممنوحة والمسموح بها.

IS:الايرادات الضريبة من الضريبة على ارباح الشركات والمكاسب لراس المال

DD:الايرادات الضريبية من الضرائب المطبقة على الواردات من السلع التي تدخل البلاد او الخدمات المقدمة الى غير المقيميين

AT:الايردات من اجور الموظفين و العقارات .

DETTE:مجموع خدمة الدين

TO:الانفتاح التجاري (IMP+EXP5) نسبة الى الناتج الداخلي الخام .

من الاستنتاجات الجهوية للدراسة هو الضريبية يمكن أن تكون أداة مهمة لاستعادة الركود الحالي أو الانكماش الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي على المدى الطويل في كلتا المجموعتان.

الدراسة الرابعة :2012WorluchristianNEmekaNkoro:

تضمنت واقع الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي النيجيري،فبحثت الدراسة في تأثير عائدات الضرائب على النمو الاقتصادي النيجيري انطلاقا من النتيجة ،وذلك بالاعتماد على بينات البنك المركزي النيجيري للفترة 1980-2007.

اعتمد الدارسة جملة من المتغيرات هي:

DI:اجمالي الاستثمار المحلي

GDP: الناتج المحلي الاجمالي

PPT:ضريبة الارباح البترولية

CIT:ضريبة دخل الشركات

CED:الرسوم الجمركية و الكوس

FDI:الاستثمار الاجنبي المباشر

INT:سعر الفائدة.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة تحفز النمو من خلال لبنية التحتية،أي أنها تسلط الضوء على القنوات التي تأثر من خلالها الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادي ،كما كفت الدراسة أيضا إن الإيرادات

الضريبية ليس لها اثر مستقبل على النمو الاقتصادي من خلال تطور البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر ولكن السماح فقط لتطور البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر بالاستجابة الإيجابية الزيادة الإنتاج،كما يمكن للإرادات الضريبية الوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية ةذلك من خلال تعزيز القوانين التي تعمل على مكافحة الفساد والتهرب الضربين،الكلية وكذلك تحسين الإدارة الضريبية وترسيخ مبادئ الشفافية والمساهمة للمسولين الحكوميين،وفقا لهته الإصلاحات فان الإيرادات الضريبية سوف تزداد،هذه الزيادة تتماشى والنمو الاقتصادي.

وقد وضحت نتائج الدراسة القياسية أن عائد الضرائب تأثر بطريقة مباشرة في تطوير البنية التحتية محددتا نوع الضرائب والمؤثرة بصورة اكبر في ذلك والتي هي الضرائب على دخل الشركات،وهذه الضريبة لها اثر كبير ومباشر على تطور البنية التحتية وبالتالي النمو الاقتصادي ،مما يلزم الحكومة باتخاذ الاجرائات للازمة للاهتمام بتطور هذا الصنف الضريبي ،فضريبة دخل الشركاتفي نجيريا لها اثر هائل على إجمالي الإيرادات الضريبة.

الدراسة الخامسة :2011Hubert G.Sarlett:

اهتمت بدراسة السياسة الضريبية وأثرها على النمو الاقتصادي في جمايكا وذلك باستخدام نموذج تأخر التوزيع الموزع التلقائي والذي يلتقط بشكل مشترك الآثار القصيرة والطويلة الأجل وخلصت الدراسة إلى إن الضرائب الغير مباشرة هي الأكثر ملائمة للنمو ف المدى الطويل ،ولكن من ناحية أخرى فان زيادة حصة الضرائب لها ضرر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،لقد استخدم الباحث ربع سنوية للفترة ما بين 1990-2010

استخلصت الدراسة مجموعة من النتائج تمثلت في بيان اثر كل صنف من الضرائب على النمو الاقتصادي:

-بالنسبة إلى الضرائب المباشرة فقد تبين أن كل زيادة في حصة الإيرادات عن طريق الضرائب المباشرة لها اثر ايجابي وكبير على PIBللفرد في المدى الطويل فقد تماشت هذه النتيجة مع نتائج دراسة ارنولد2011وكلينز1999

اما بالنسبة إلى الضرائب الغير مباشرة فان الزيادة في نسبتها لها اثر سلبي على النمو الاقتصادي PIBللفرد في المدى الطويل،اما في المدى القصير فان كلا النوعان من الضرائب ليس لها أهمية تذكر.

-الضرائب على الاستهلاك لها اثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى القصير

الدراسة السادسة:2000Steven Yamarik:والتي تجيب على إمكانية السياسة الضريبية في تفسير النمو الاقتصادي الكلي على مستوى الدولة ،إذ تختبر هذه الورقة تجربينا دور الضريبة المشوهة في تفسير النمو الاقتصادي على مستوى الدولة وذلك من خلال تقدير المعدلات الدخل الشخصي والمبيعات العامة ومعدلات ضريبة الملاك،وقد استخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الضريبة والنمو الاقتصادي فالمعدلات الضريبية تولد أكثر اتسقا مع نظرية النمو الاقتصادي.

الدراسة السابعة : 2011MihaiIoaNMutaseu Dan ConstaniaDànuletin:

بعنوان الضرائب النمو الاقتصادي في رومانيا،لقد قام الباحث الدراسة العلاقة بين الضرائب النمو الاقتصادي لرومانيا خلال الفترة 1999-2010باستخدام نموذجVARفلقد تم التشكيك في العلاقة بين المتغيرين في كلا الاتجاهين وبالتحديد الطريقة التي تأثر بها الضرائب على النمو الاقتصادي لقد اعتمد الباحث على متغيرين اساسيين هما:

DT:مستوى الضرائب الدينامكية

DG:مستوى النمو الاقتصادي الديناميكي .

ولقد توصل إلى نتائج:

-ارتفاع معدلات الضريبة يولد ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل ،إلى انه في حالة رومانيا هناك الكثير من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي والتي لها أثار مضاعفة في هذا الاتجاه،فمن وجهة النظر السياسية فان الباحث اقر بأنه لايمكن أن تأخذ السياسة الضريبية في رومانيا إلى الحد الأقصى وينبغي أن تنفد بعناية شديدة لان هناك عوامل كثيرة يمكن أنتأثر على النتائج

الدارسة الثامنة:دراسةdr/nisarahmad تحت عنوان :

Taxes and economik growth :ane;piricqlqnqlysis of pqkistqn

تبين الدراسة العلاقة بين الايردات الضريبة والنمو الاقتصادي لبكستان باستخدام السلاسل الزمنية للفترة 1974-2010 مع العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي واستخدم الباحث متغيرات الدراسة التالية:

GDP:الناتج المحلي الاجمالي

TTP:اجمالي الايرادات الضريبة

HCP:راس المال البشري

IMP:اجمالي الورادات

توصل الباحث الى وجود اثر سلبي للضرائب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل فزيادة الضرائب بنسبة 1%يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي 1.25%

المطلب الثالث: تقييم الدراسات السابقة**:**
تم من خلال اضطلاعنا على مختلف الدرسات والادبيات السابقة والتي ضمنت موضوع دراسة العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي فتبين لنا من خلال تقييم هذه الدراسات وجهة نظر الباحثين ومختلف النتائج المتوصل اليها ,هناك من يرى الى وجود اثر ايجابي للضريبة على النمو الاقتصادي والتي ترى ان الضرائب من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي كما يمكن للايرادات الضريبية الوصول الى الاهداف الاقتصادية وذلك من خلال تعزيز القوانين التي تعمل على مكافحة الفساد و والتهرب الضريبي وهذا وجه نظر الباحثين ,وان الضرئب اداة فعالة في يد الدولة تخلق استقرار اقتصادي ,وهناك من توصل الى وجود علاقة سلبية بين الضريبة والنمو كما ماهو مبين في دراسة ahmadnisar حيث كانت وجهة نظر الباحث وجود اثر سلبي للضريبة على النمو الاقتصادي, وتتبين لنا هذه النتائج المختلفة لاسباب مختلفة من خلال استخدام الباحثين نماذج والطرق والادوات المستعملة للاختبار لدارسة الفترات الزمنية او يرجع الاختلاف الى كل من اقتصاد الدولة .

خلاصة الفصل الأول :

تعتبرالضريبة في الوقت الراهن الأداة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهداف اقتصاديه واجتماعية وماليه حيث أصبحت الضريبة في العصر الحديث تشكل أهم موارد المالية لدولة ولذالك لم يعد الهدف الوحيد للضريبة حصول على عائد مالي بل توسع لتشجيع التنمية والنمو الاقتصادي , الضريبة في الفكر الاقتصادي اتخذت مجال واسعا مما أدى اختلاف أراء المفكرين الاقتصاديين في فرض الضريبة بقيمه معينه لتغطيه نفقات الدولة ,وهناك من يرفض الضريبة لأنهم يرون عند دفع الضريبة ليحصلون على ربح قال ابن خلدون

يجب أن تفرض الضريبة على حسب مراحل التي تمر بها الدول, واعتبر المفكر الكينزي أن الضريبة أداة تحقيق التوازن.

اختلاف الاقتصاديين في بارئهم بخصوص نظريات النمو لقد تطرقنا في الفصل الأول وتبين لنا نظريات النمو باعتبارها من أهم مصادر لقد اهتم ادم سميت ريكاردو وغيرهم من المفكرين الكلاسيكي آنالأرباح ولأجور الشغل الكامل عندهم, حيث يرى الكلاسيكي أن الدافع للنمو الاقتصادي للنمو هو الفن الإنتاجي وتكوين رأس المال , و اعتبر وان تحقيق زيادة النمو يتطلب زيادة الادخار ,ورأي شومبيتر أن المحدد الأساسي للنمو هو الابتكار والتجديد

إما النظرية الكينزية اهتمت بتحليل الظواهر ألاقتصاديه من المد القصير عكس الكلاسيكي حيث يعتبر نموذج هارود –دوما أهم النماذج الكينزية للنمو وهو ما زاد في توسع لتحليل التوازن الكينزي اهتم بدراسة معدلات النمو وبعدها ظهور النظرية الحديثة التي بحث في المفروقات بين معدلات النمو والتي تميزت عن النظرية التي كلاسيكيه ب البحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد وتباين نماذج النمو بين الدول.

الفصل الثاني

قياسية أثر الضريبة على النمو الاقتصادي

تمهيد :

ان اثر الضريبة على النمو الاقتصادي كان موضوع نقاش منذ القدم ,لدى الكثير من مجال اقتصاد العالم ولايزال بين المسائل المطروحة للنقاش خاصة في الدول النامية ,لذالك كانت هناك دراسات قياسية بطرق ومنهجيات متعددة .

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الجانب التطبيقي بدراسة قياسية تحدد العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي معتمدين على بيانات واحصائيات مأخوذة من مواقع الكترونية,حيث حاولنا تطبيق نموذج

وذالك من خلال اتباع خطوات العملية الخاصة بنموذج بدءا باختيار الاستقرارية يليه تشكيل نموذج التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة اضافة الى تفسير النتائج المتوصل اليها.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الضريبة على النمو
المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: المتغيرات ومصادر الدراسة

سنحاول من خلال هذه الدراسة قياس اثر الضريبة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2020استخدمنا في هذه الدراسة النمو الاقتصادي(متغير تابع) ,والمتغيرات المستقلة هي الإيرادات الجبائية وتنقسم الى الجباية العادية والجباية البترولية .

وتم اختيار المتغيرات بتوافق مع الدارسات المشار أليها سابقا خاصة دراسة "بريك راوية"دراسة قياسية لأثر الجباية على النمو الاقتصادي1990-2014 ,دراسة "هواري سفيان"اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال1990-2019,دراسة"لحول إبراهيم "اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال1990-2017,دراسة "بوجراد سهيلة " الجباية والنمو الاقتصادي 1974-

1996 دراسة قياسية حالة الجزائر,دراسة "بن عاتق حنان " السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي.

سنتطرق الى شرح متغيرات الدراسة :

- المتغير التابع:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :هو مؤشر اقتصادي يقيس العلاقة بين مستوى دخل الدولة وكل من سكانها

المتغيرات المستقلة :

اجمالي حصيلة الضريبة: تعد الحصيلة الضريبية هدف من السلطة الضريبية التي تسعى من اجل الحصول على أموال من المكلفين الخاضعين للضريبة من اجل تزويد الخزينة وتحقيق المشاريع .

الانفتاح التجاري:هو إزالة كافة القيود والحواجز على التجارة الخارجية وأسعار الصرف لتسهيل حركتها في سياسة تتخذها الحكومة رغبة في تحقيق الرفاهية لشعوبها.

اجمالي تراكم رأس المال الثابت : يعرف بمجموعة القيم مايحوزه منتج من أصول ثابتة مخصوما منها قيمة الأصول الثابتة التي يتخلص منها إثناء الفترة الحسابية , إجمالي قيمة الأصول الثابتة في كافة الأنشطة الاقتصادية في لحظة معينة

الشكل رقم03: تطور المتغيرات 2020/1970

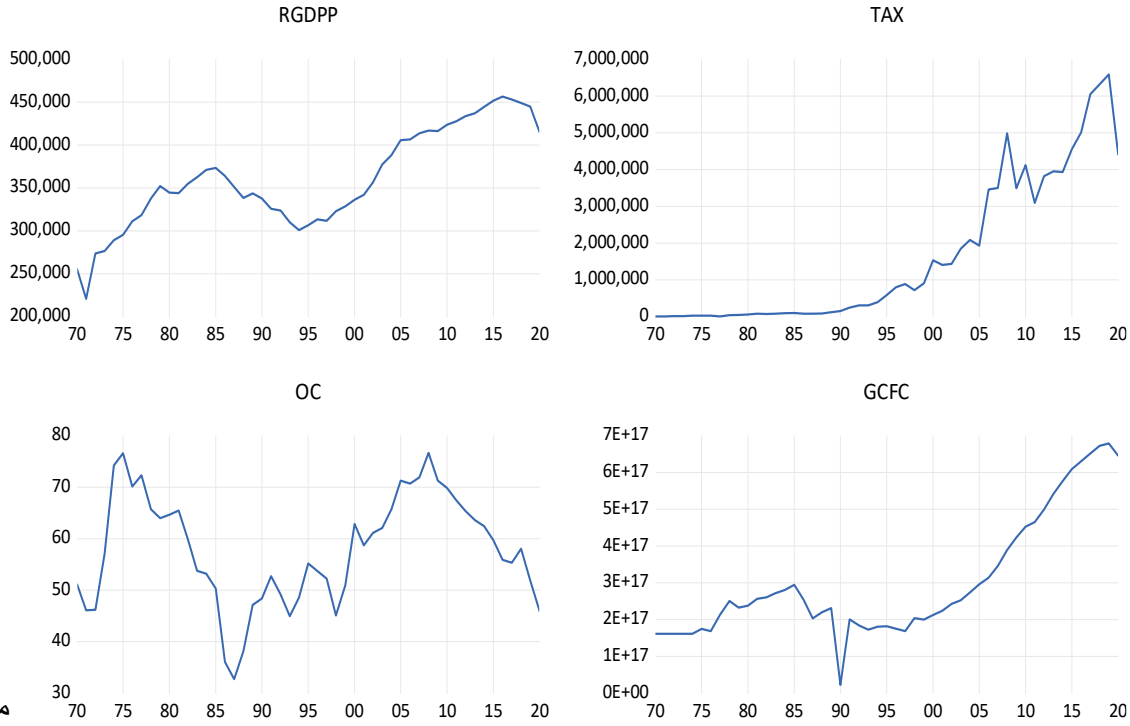

من اعداد الباحثتين مع مخرجات EVIEWS

المطلب الثاني: مواصفات النموذج

1.تحديد مواصفات النموذج

تحاول الدراسة تقديم نموذج N ardal الذي ظهر بعد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع الغير الخطي الذاتي للابطأ الموزع الذي يختلف عن غيره من النماذج بأنه يتعامل مع قياس العلاقة طويلة الأجل والتكامل المشترك الذي قام بتطوره كل منPESARAN.MSHIN Y; Smith.R.2001P147-189 الاختبار لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها لكن بعد فترة ظهر نموذج Nard الذي طوره Shin et al2014 الذي يمثل امتداد,حيث يسمح هذا النموذج بدراسة علاقة التكامل الغير خطي والمتماثل بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل حيث يمثل نهج Nrdal اداة قوية لاختبار التكامليين مجموعة من المتغيرات السلسلة الزمنية في معادلة و لأنه المناسب لتقدير علاقة عدم التماثل بين المتغيرات ,بقياس عدم التماثل والتأثير الغير خطي في المدى الطويل والقصير لقياس اثر الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1970-2020

والصيغة العامة للنموذج هي:

RGDPP نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

TAX إجمالي الحصيلة الضريبية
OC الانفتاح التجاري
GCFC إجمالي تراكم رأس المال الثابت

سيكون النموذج كالتالي **RGDPP=TAX+OC+GCFC**

$$\Delta \mathbf{fRgdpp} = \boldsymbol{\alpha}\mathbf{oy} + \sum_{i=1}^{n} \boldsymbol{bi}\Delta \boldsymbol{Rgdpp}_{t=1} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{ci}\Delta \boldsymbol{Tax}_{ti} + \sum_{i=0}^{b} \boldsymbol{di}\Delta \boldsymbol{Oc}_{t-1} + \sum_{i=0}^{m} \boldsymbol{di}\boldsymbol{Gcfc}_{t=0} + \boldsymbol{\sigma}_1 \boldsymbol{frgdpp}_{t-i} + \boldsymbol{\sigma}_2 \boldsymbol{Tax}_{t-1} + \boldsymbol{\sigma}_3 \boldsymbol{Oc}_{t-1} + \boldsymbol{\sigma}_4 \boldsymbol{Gtc}_{t-1} + \boldsymbol{e}_{1t} \dots\dots\dots\dots \mathbf{1}$$

ثابت α_{0y}
Δ الفرق الاول
متغيراتTaX . OC. Gcfc
معلمات المتغيرات $\boldsymbol{\sigma_1}.\boldsymbol{\sigma_2}.\boldsymbol{\sigma_3}.\boldsymbol{\sigma_4}$.
معلمات المتغيرات على المدى القصير **B . A . D.**
الحد الخطاء $\boldsymbol{e_{1t}}$
ويمكن الانطلاق للمعادلة التالية:

$$\boldsymbol{Rgdpp} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1^+ Tax^+} + \boldsymbol{\beta_2^-}\mathbf{Tax}^- + \boldsymbol{\beta_3}\mathbf{Oc} + \boldsymbol{\beta_4}\mathbf{Gcfc} + \mathbf{et} \dots\dots\dots \mathbf{2}$$

$\boldsymbol{\beta_1^+}, \boldsymbol{\beta_2^-}$ هي المعلمات الجزئية الايجابية والسلبية غير المتماثلة في الأجل الطويل

$\boldsymbol{Tax^+}, \mathbf{Tax}^-$ تحسب على النحو التالي:

$$Tax^+ = \sum_{j=i}^{t} \Delta \mathrm{Tax}_{t-i}^+ = \sum_{j=i}^{t} \max(\Delta \mathrm{Tax}.0)$$

$$Tax^- = \sum_{j=i}^{t} \Delta \mathrm{Tax}_{t-i}^- = \sum_{j=i}^{t} \min(\Delta \mathrm{Tax}.0)$$

غير خطي NARDLلنحصل على نموذج

$$\Delta \boldsymbol{Rgdpp}_i = \alpha_0 + \boldsymbol{\sigma_1 Rgdpp}_{t-1} + \boldsymbol{\sigma_2 OC}_{t-1} + \boldsymbol{\sigma_3^+}\mathbf{Tax}_{t-1}^+ + \boldsymbol{\sigma_4^-}\boldsymbol{Tax}_{t-1}^- + \boldsymbol{\sigma_5}\mathbf{Gcfc}_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \mathbf{b_i}\Delta \ln \mathbf{Rgdpp}_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \mathbf{c_i^+}\Delta \mathbf{Tax}_i^+ + \sum_{i=0}^{r} \mathbf{c_i^-}\Delta \boldsymbol{\sigma_4^-}\boldsymbol{Tox}_{t-1}^- + \sum_{i=0}^{p} \mathbf{di}\,\Delta.\boldsymbol{OC}_{t-i} + \sum_{i=0}^{r} \mathbf{di}\ \Delta.\boldsymbol{Gcfc}_{t-i} + \boldsymbol{u}_{t-i} \dots\dots\dots \mathbf{3}$$

$\boldsymbol{\sigma_3^+}, \boldsymbol{\sigma_4^-}$ معلمات العلاقة غير متناظرة على المدى الطويل
$\mathbf{c_i^+}, \mathbf{c_i^-}$ معلمات العلاقة غير المتماثلة القصيرة الأجل
من ناحية التحليل على المدى الطويل نقصد دراسة تأثير المتغير الداخلي على الخارجي يعني ردت فعل للوقت وسرعة التعديل ويمكن اختبار التأثير المتماثل الطويل الأجل عن طريق من خلال مايلي: wald tast

$$L^+ = L^- L^- = \frac{\sigma_4^+}{\sigma_1} \qquad \text{و} \qquad L^+ = -\frac{\sigma_3^+}{\sigma_1}$$

أما المرحلة الثانية يتم اختيار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير متماثل في المتغير التابع على المتغير السالب و الموجب ، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{m_h^+} = \sum_{j=0}^{h} \frac{\partial \mathrm{Rgdpp}_{t+j}}{\mathrm{Tax}_t^+} \sum_{j=0}^{h} \frac{\partial \mathrm{Rgdpp}_{t+j}}{\partial \mathrm{Tax}_t^-} \; m_h^- \qquad \text{h= 0 ,1 , 2 ,3.....}$$

$$\mathbf{m_h^+} \to L^+ \qquad m_h^- \to L^- \qquad \text{h}\to \infty$$

$\propto_{oy}$ ثابت

$$\mathbf{m_h^+} \to L^+ \qquad m_h^- \to L^- \qquad \text{h}\to \infty$$

2. خطوات بناء نموذج Nardal

يكون بناء نموذج الانحدار غير خطي وفق مراحل Lachheb التالية:

- بين I0 و I1 والا تكون أحداهم متكاملة من الدرجة 2 (2)I لان وجود متغير I2 يجعل من إحصائية F-satatisic لقياس التكامل المشترك غير صالحة في هذه حالة ولقيام بذالك أجراء اختبار ADF. PP. KPSS لتحديد درجة التكامل المتغيرات.
- تحديد نموذج ARDLالأمثل وفق معيار sc ودارسة مدى صلاحية النموذج من خلال اختبارات -التوزيع الطبيعي للبواقي ,ارتباط الخطاء ,سكون للبواقي .
- تقدير نموذجnardl واختبار مدة صلاحيته وفقا للاختبارات المذكورة سابقا.
- اختبار الحدود لنموذج nardl لتحديد وجود تكامل المشترك .
- منهجية تصحيح الأخطاء لنموذج nardl.

المبحث الثاني :تحليل النتائج مناقشتها

المطلب الأول:عرض نتائج الدراسة القياسية

•التحليل الوصفي للمتغيرات

بهدف إجراء التحليل الوصفي للمتغيرات لدارسة الإحصائيات للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط والوسيط والمنوال وكذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال إحصائيات معامل التناظر والاحتمالية لجميع المتغيرات Rgdpp نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وTaxأجمالي حصيلة الضريبة و acالانفتاح التجاري و Gcfc إجمالي تراكم رأس المال الثابت هذا ما يوضحه الجدول(1)التالي:

الجدول (1): التحليل الوصفي للمتغيرات

Date: 05/17/22 Time: 23:51
Sample: 1970 2020

	RGDPP	TAX	OC	GCFC
Mean	359781.445	1641530.824	57.920	302863901960784240
Median	351092.400	581140.000	58.065	242526000000000000
Maximum	456473.250	6586500.000	76.685	679513000000000000
Minimum	220741.700	3209.000	32.685	22099000000000000
Std. Dev.	57619.921	2010898.571	10.648	165849001713999460
Jarque-Bera	1.064	8.794	1.090	9.754
Probability	0.587	0.012	0.580	0.008
Observations	51	51	51	51

المصدر:من أعداد الباحثين من خلال مخرجات Eviews12

يوضح الجدول أعلاه التحليل الوصفي للمتغيرات الحصيلة الضريبية والانفتاح التجاري وتراكم رأس المال ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ان احتمالات بين المتغيرات متساوي بنسبة 51 تم اخذ هذا العينات للمتغيرات لقياس اثر الضريبة على النمو الاقتصادي .

•اختبار جذر الوحدة :

توجد عدة اختبارات عدة لفص استقراري متغيرات السلسلة الزمنية ولقد اعتمدت الدراسة على استخدام اختباري ديكي فوار الموسع ADF وفيليبس بيرون PP,ولذلك لترابطهما بعض القصور التي عادة ما تصاحب الأساليب البيانية .

دراسة استقراري السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة با جدول (2): استخدام اختبار ADF: PP

جدول (2): اختبار جذر الوحدة المتغيرات الدراسة

		At Level			
		RGDPP	TAX	OC	GCFC
With Co...	t-Statistic	-1.5955	-0.4231	-2.0106	0.3918
	Prob.	***0.4774***	***0.8969***	***0.2815***	***0.9807***
		n0	n0	n0	n0
With Co...	t-Statistic	-1.7519	-2.3713	-1.8863	-1.1715
	Prob.	***0.7128***	***0.3895***	***0.6467***	***0.9054***
		n0	n0	n0	n0
Without ...	t-Statistic	1.1337	0.4932	-0.4598	1.9607
	Prob.	***0.9315***	***0.8184***	***0.5110***	***0.9870***
		n0	n0	n0	n0

		At First Difference			
		d(RGDPP)	d(TAX)	d(OC)	d(GCFC)
With Co...	t-Statistic	-7.3437	-8.5003	-5.0633	-9.5295
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Co...	t-Statistic	-7.5006	-9.5520	-5.1316	-10.1357
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0006***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-6.9285	-8.1420	-5.1225	-8.9011
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level			
		RGDPP	TAX	OC	GCFC
With Co...	t-Statistic	-2.7518	-0.9270	-1.7511	0.8990
	Prob.	***0.0728***	***0.7711***	***0.4000***	***0.9947***
		*	n0	n0	n0
With Co...	t-Statistic	-2.0407	-2.6099	-1.6106	-0.6656
	Prob.	***0.5649***	***0.2779***	***0.7747***	***0.9700***
		n0	n0	n0	n0
Without ...	t-Statistic	1.6816	-0.3347	-0.4400	2.3729
	Prob.	***0.9761***	***0.5594***	***0.5189***	***0.9952***
		n0	n0	n0	n0

		At First Difference			
		d(RGDPP)	d(TAX)	d(OC)	d(GCFC)
With Co...	t-Statistic	-7.0070	-3.7673	-5.1689	-9.8447
	Prob.	***0.0000***	***0.0060***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Co...	t-Statistic	-7.2768	-4.4181	-5.2279	-10.2102
	Prob.	***0.0000***	***0.0052***	***0.0005***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without ...	t-Statistic	-6.4300	-2.9511	-5.2236	-9.2412
	Prob.	***0.0000***	***0.0040***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

من اعداد الباحثين بالاعتماد على محرجات EVIEWS12

1. اختبار استقراري السلاسل الزمنية باستعمال اختبارADF

فرضية ADF:

I0:الفرضية العديمة تنص على وجود جذر حدودي والسلسلة غير مستقرة .

I1: الفرضية البديلة تنص على وجود جذر حدودي والسلسلة مستقرة.

نتائج ADF يتبن لنا من خلال الجدول ان كل السلاسل غير مستقر في المستوى لكنها تستقر عند الفروق ,حيت يتضح لنا ان القيمة المحسوبة للاحتمال للسلاسل الزمنية اقل من القيمة المحسوبة للاحتمال السلاسل الزمنية اقل من القيمة الحرجة عند مستوى 5% وهذا يدل على قبول الفرضية البديلةI1عدم وجود جذر الوحدة .

2. اختبار استقراري السلاسل الزمنية باستعمال اختبارPP

نتائج PP بعد اختبار ديكي نلجأ الى اختبار بيرون وهذا بغرض تأكيد النتائج لأنه أكثر دقة بالنسبة للمتغيرات الصغيرة نسبيا .

يتبين لنا من خلال الجدول رقم استقرار السلاسل الزمنية باستعمال اختبار فيليبس بيرون حيث ان نتائج جميع المتغيرات ليست ساكنة في المستوى إي يمكن القول أنها متكاملة من الدرجة الأولى مما يعني أنها في نفس درجة التكامل .

ونتيجة لذالك وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من هنا يمكن ان نستخدم نموذج الحدود للتكامل المشترك,بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي NrdaL

اختيار الحدود ومعاملات الأجل الطويل

يظهر من خلال الجدول رقم عند تطبيق عينة 50ن فان القيمة المحسوبة f 6.74 هي قيمة مساويا للقيم الجد والية عند مختلفة مستويات المعنوية وبناء على ذالك يمكن قبول فرضية العدم مع تأكد وجود علاقة تكامل مشترك بنت متغيرات الدراسة في المدى الطويل .

الجدول 03 : اختيار الحدود ومعاملات الأجل الطويل

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTAX_POS	-0.064277	0.030150	-2.131905	0.0479
LNTAX_NEG	-0.141878	0.043865	-3.234423	0.0049
LNOC_POS	0.324207	0.142701	2.271924	0.0364
LNOC_NEG	0.085485	0.088496	0.965972	0.3476
LNGCFC_POS	0.223847	0.060049	3.727757	0.0017
LNGCFC_NEG	0.232903	0.064695	3.600008	0.0022

EC = LNRGDPP - (-0.0643*LNTAX_POS -0.1419*LNTAX_NEG + 0.3242 *LNOC_POS + 0.0855*LNOC_NEG + 0.2238*LNGCFC_POS + 0.2329*LNGCFC_NEG)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.747242	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43
Actual Sample Size	46	Finite Sample: n=50		
		10%	2.309	3.507
		5%	2.726	4.057
		1%	3.656	5.331
		Finite Sample: n=45		
		10%	2.327	3.541
		5%	2.764	4.123
		1%	3.79	5.411

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-3.723353	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

المصدر: من أعداد الباحثين ومخرجات EVIEWS12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع الحصيلة الضريبة بـ 1% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.06 % نلاحظ التأثير السلبي لحصيلة الضريبة على نصيب الفرد في الأجل الطويل مع ان قيمة الاحتمال قدرت ب **0.04** وهي اقل من 5% وهذا يدل على تأثير قوي الحصيلة الضريبة على نصيب الفرد .

بالنسبة للانفتاح التجاري نلاحظ ان تأثير على نصيب الفرد ايجابي في الأجل الطويل حيث ان الزيادة الانفتاح التجاري ب1% تودي الى الزيادة من ناتج محلي ب 0.3 حيث ان معلمة الانفتاح التجاري معنوية وان قيمة الاحتمال المقابل مقدرة ب 0.03% هي اقل من المستوى معنوية 5% من هنا نرض الفرضية الصفرية ويدل هذا والتأثير القوي على نصيب الفرد.

بالنسبة لتأثير على أجمالي تراكم رأس المال على نصيب الفرد تأثير ايجابي في الأجل الطويل حيث ان الزيادة ب 1%في تراكم رأس المال يودي الى الزيادة في نصيب الفرد وان قيمة الاحتمال المقابلة 0.001 وهي اقل من مستوى المعنوية 5%ومنه نرفض الفرضية الصفرية من هنا نقول تأثير القوي أجمالي تراكم رأس المال على نصيب الفرد.

المطلب الثاني: تقدير علاقة التكامل المشترك

1. تقدير العلاقة في المدى القصير:

الجدول رقم 04 : تقدير العلاقة في المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNRGDPP)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 0, 3, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 05/17/22 Time: 23:20
Sample: 1970 2020
Included observations: 46

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.413775	0.928457	7.985046	0.0000
D(LNRGDPP(-1))	0.644068	0.119709	5.380288	0.0000
D(LNRGDPP(-2))	0.282886	0.115607	2.446975	0.0256
D(LNRGDPP(-3))	-0.093685	0.072521	-1.291832	0.2137
D(LNTAX_POS)	-0.051403	0.014356	-3.580669	0.0023
D(LNTAX_POS(-1))	0.025672	0.014577	1.761134	0.0962
D(LNTAX_POS(-2))	0.011018	0.013755	0.800989	0.4342
D(LNTAX_POS(-3))	-0.017205	0.008316	-2.068984	0.0541
D(LNTAX_NEG)	0.032489	0.008872	3.661996	0.0019
D(LNTAX_NEG(-1))	0.016517	0.021089	0.783194	0.4443
D(LNTAX_NEG(-2))	0.047227	0.017854	2.645226	0.0170
D(LNTAX_NEG(-3))	0.056988	0.017789	3.203600	0.0052
D(LNOC_POS)	0.134599	0.048935	2.750562	0.0137
D(LNOC_POS(-1))	0.052196	0.051774	1.008157	0.3275
D(LNOC_POS(-2))	-0.202758	0.043242	-4.688898	0.0002
D(LNOC_POS(-3))	0.199109	0.042856	4.645984	0.0002
D(LNGCFC_POS)	0.136344	0.017414	7.829729	0.0000
D(LNGCFC_POS(-1))	0.001678	0.002824	0.594402	0.5601
D(LNGCFC_POS(-2))	-0.005460	0.002756	-1.981474	0.0639
D(LNGCFC_NEG)	-0.001587	0.003400	-0.466624	0.6467
@AFTER("1990")	-0.063864	0.008832	-7.231039	0.0000
@AFTER("2005")	0.015310	0.007356	2.081356	0.0528
CointEq(-1)*	-0.593654	0.074265	-7.993770	0.0000

R-squared	0.912094	Mean dependent var	0.007828
Adjusted R-squared	0.828010	S.D. dependent var	0.027708
S.E. of regression	0.011491	Akaike info criterion	-5.787668
Sum squared resid	0.003037	Schwarz criterion	-4.873347
Log likelihood	156.1164	Hannan-Quinn criter.	-5.445158
F-statistic	10.84743	Durbin-Watson stat	2.369077
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.747242	10%	2.12	3.23
k	6	5%	2.45	3.61
		2.5%	2.75	3.99
		1%	3.15	4.43

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-7.993770	10%	-2.57	-4.04
		5%	-2.86	-4.38
		2.5%	-3.13	-4.66
		1%	-3.43	-4.99

من اعداد الباحثين مع الاعتماد على مخرجات EVIEWS12

يتضح لنا من خلال نتائج تصحيح الخطأ والنتائج المعروضة في الجدول ان معاملات كل من إجمالي حصيلة الضريبة ,ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ,و الانفتاح التجاري ,وإجمالي تراكم رأس المال عند الفرق الأول لها تأثير ايجابي عند مستوى 5% وهو دليل على سرعة التكيف والانتقال

المدى القصير الى المدى الطويل وهو ما يؤكد توازنية الطويلة الأجل ,وان إلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج عند مستوى 0.000 وتعكس هذه المعلمة سرعة تكييف النموذج للانتقال من الاختلالات الأجل القصيرة الى توازن طويل وتوضح معلمة تصحيح الخطى-0.59 في النموذج الى النمو الاقتصادي يعتدل نحو قيمة توازنية في كل فترة بنسبة 59% من خلال اختلال المتبقي في الفترة t-1 إي عندما ينحرف النمو خلال الفترة القصيرة t-1 عن القيمة التوازنية في المدى البعيد يتم تصحيح مايعادل 59% من هذا الانحراف في الفترة t أي ان النمو الاقتصادي يستغرق ما يقارب(1/0.5993) للتعديل باتجاه القيمة التوازنية ,ويشير معامل التحديد 0.90 القوة التفسيرية للنموذج يعني قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغيرات التابعة .

2. الاختبارات الشخصية للنموذج:

من اجل معرفة هل النموذج لديه ناجعة يجب التأكد من ان البواقي تتبع القانون الطبيعي وان هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة الى استقرار النموذج

1. **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :** بتطبيق اختبار مضاعف لاجرانج الذي قدمه Breusch Godfrev والنتائج موضحة في الجدول رقم نلاحظ ان احصائية F قدرت0.065% ونسبة احتمال قدرت 0.94% وهو اكبر من مستوى 5% وهذا يؤدي الى قبول الفرضية العدم

طالما ان الاحتمال المحسوبة قدرت ب0.91% وهي اكبر من مستوى المعنوية يتم قبول الفرضية العديمة اي وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء .

الجدول رقم 05 : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.308070	Prob. F(2,15)	0.0645
Obs*R-squared	14.07941	Prob. Chi-Square(2)	0.0009

2. اختبار عدم ثبات التباين :استخدام اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي تبين لنا النتائج في الجدول ان قيمة الاحتمال المرفقة لإحصائية فيشر اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم وانه لا توجد مشكلة في اختلاف تباين في النموذج .

الجدول رقم 6 اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.839176	Prob. F(28,17)	0.6689
Obs*R-squared	26.68990	Prob. Chi-Square(28)	0.5352
Scaled explained SS	3.920188	Prob. Chi-Square(28)	1.0000

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي

تبين لنا النتائج الموضحة في الشكل رقم باستخدام اختبار جارك بيرا يتضح لنا ان القيمة المحسوبة لجارك بيرا قدرت ب0.10% كما ان قيمة الاحتمال قدرت ب0.95% وهي اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي تقبل فرضية العدم ونقول ان الأخطاء العشوائية موزع توزيعا طبيعيا .

الشكل رقم(04) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي

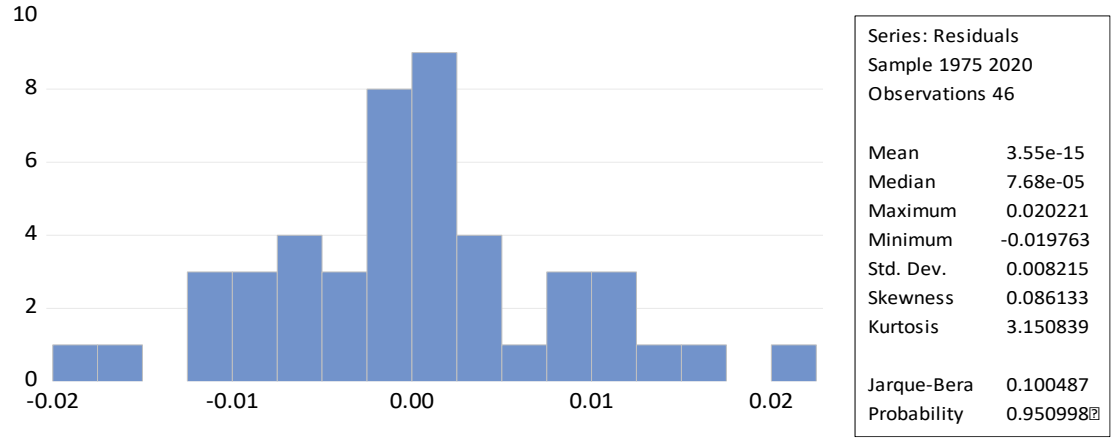

من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS

4. **اختبار صلاحية النموذج:** تبين لنا من خلال الجدول نتيجة هذا الاختباران الصياغة الدالية للنموذج صحيحة قيمة الاحتمال مقدره 0.9% هي اكبر من مستوى المعنوية 5%

جدول رقم (07) اختبار صلاحية النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LNRGDPP LNRGDPP(-1) LNRGDPP(-2) LNRGDPP(-3) LNRGDPP(-4) LNTAX_POS LNTAX_POS(-1) LNTAX_POS(-2) LNTAX_POS(-3) LNTAX_POS(-4) LNTAX_NEG LNTAX_NEG(-1) LNTAX_NEG(-2) LNTAX_NEG(-3) LNTAX_NEG(-4) LNOC_POS LNOC_POS(-1) LNOC_POS(-2) LNOC_POS(-3) LNOC_POS(-4) LNOC_NEG LNGCFC_POS LNGCFC_POS(-1) LNGCFC_POS(-2) LNGCFC_POS(-3) LNGCFC_NEG LNGCFC_NEG(-1) @AFTER("1990") @AFTER("2005") C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.065148	16	0.9489
F-statistic	0.004244	(1, 16)	0.9489
Likelihood ratio	0.012201	1	0.9120

من اعداد الباحثين مع مخرجات EVIEWS12

اختبار التغيرات الهيكلية للمعالم:

يجب التأكد من خلو نموذج Nardal من وجود أي تغيرات هيكلية وللقيام بذالك يجب أجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMوكذا مجموع التراكمي squares CUSUM, ويستعمل هذان الاختبارين لتبين وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرارية المعالم طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وشرط استقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني داخل مجال عند مستوى 5%

الشكل رقم05 :المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM)

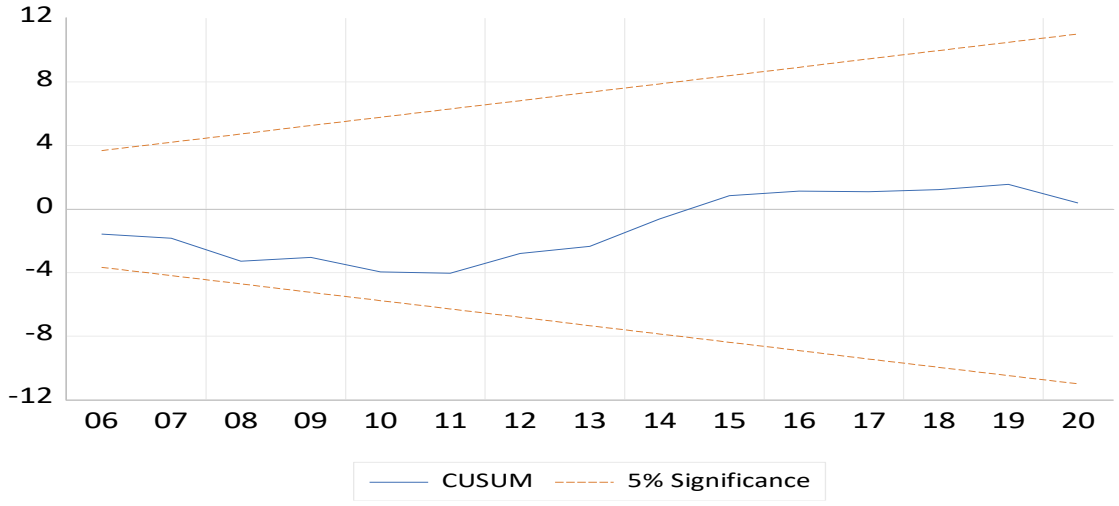

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

الشكل رقم 06 : المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

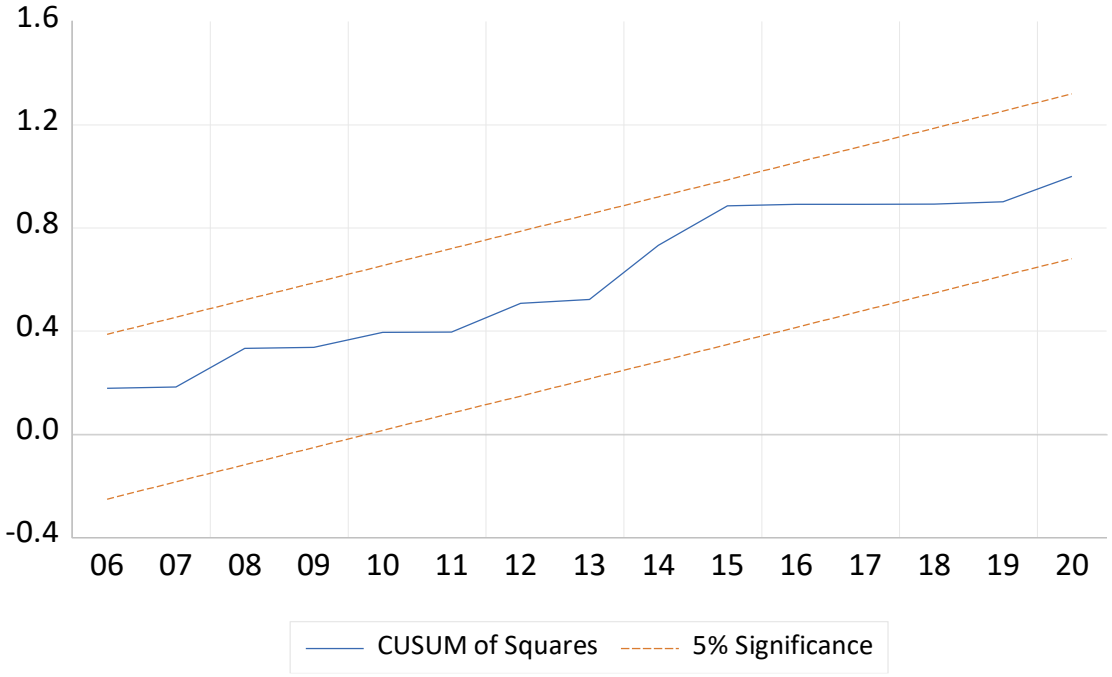

المصدر: من أعداد الباحثين من خلال الاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الشكلين السابقين ,نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM Squares تقع داخل المجال 5% وبالتالي النموذج خالي من أي تغيرات هيكلية وبين كذالك استقرار المعلمات طويلة الأمد مع معلمات قصيرة الأمد.

اختبار التناظر:

جدول رقم 08: اختبار التناظر لGCFC -tax-OC

Tax

Wald Test:
Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	3.019626	17	0.0077
F-statistic	9.118140	(1, 17)	0.0077
Chi-square	9.118140	1	0.0025

Null Hypothesis: -C(3)/C(2)=-C(4)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	0.077601	0.025699

OC

Del Wald Test:
Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.924174	17	0.0712
F-statistic	3.702444	(1, 17)	0.0712
Chi-square	3.702444	1	0.0543

Null Hypothesis: -C(5)/C(2)=-C(6)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(5)/C(2) + C(6)/C(2)	0.238722	0.124064

Delta method computed using analytic derivatives.

gcfc

Wald Test:
Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-1.448925	17	0.1656
F-statistic	2.099385	(1, 17)	0.1656
Chi-square	2.099385	1	0.1474

Null Hypothesis: -C(7)/C(2)=-C(8)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(7)/C(2) + C(8)/C(2)	-0.009056	0.006250

Delta method computed using analytic derivatives.

مضاعف التناظر:

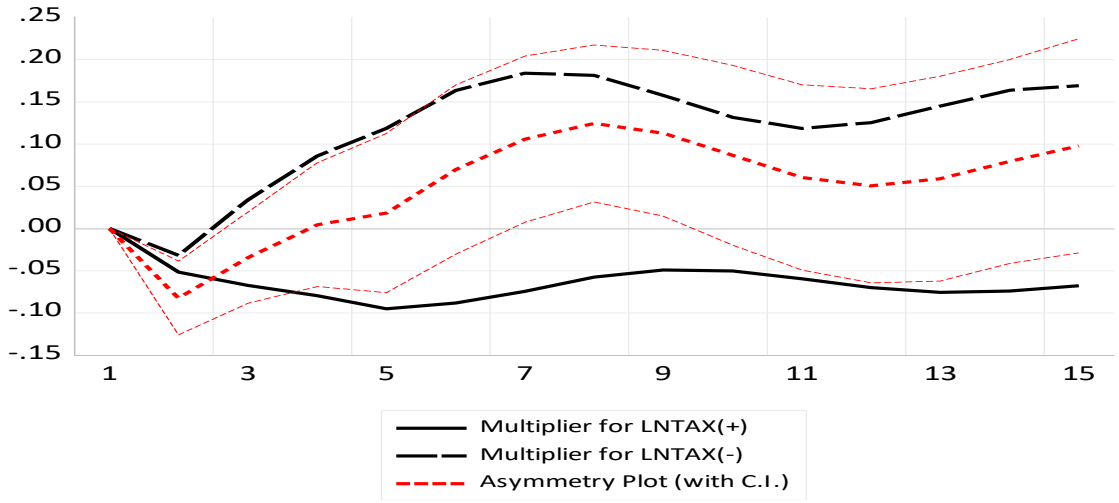

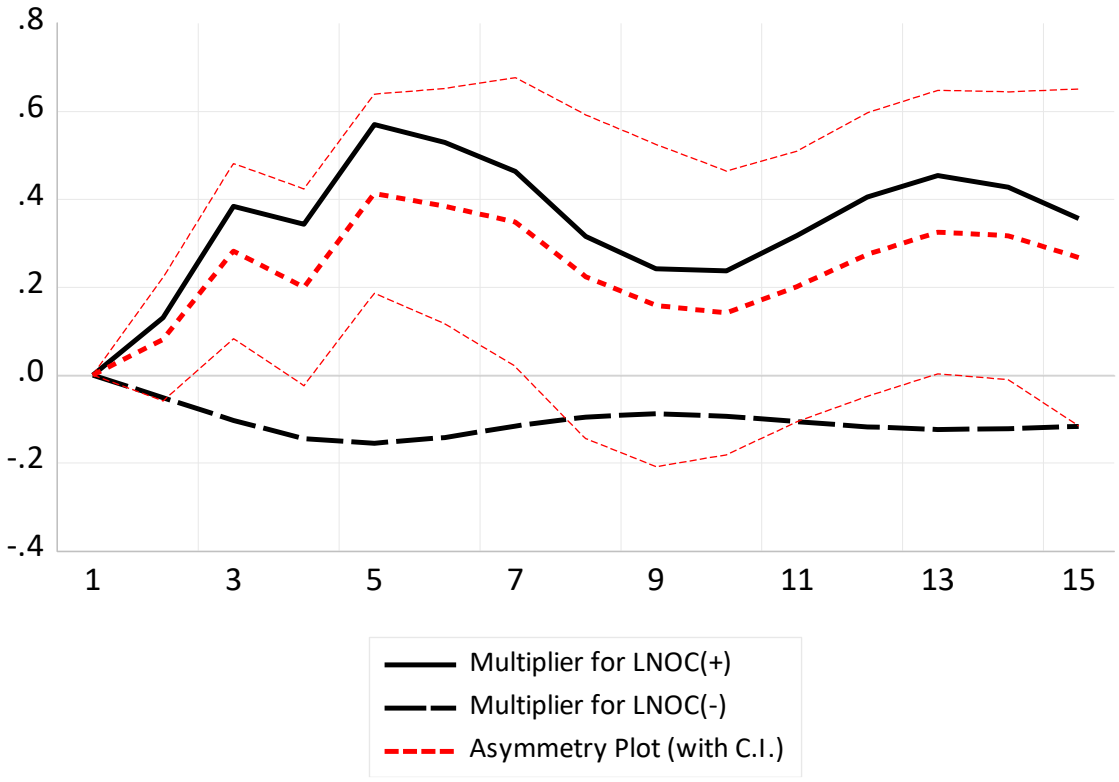
.8
.6
.4
.2
.0
-.2
-.4
1
3
5
7
9
11
13
15
Multiplier for LNOC(+)
Multiplier for LNOC(-)
Asymmetry Plot (with C.I.)

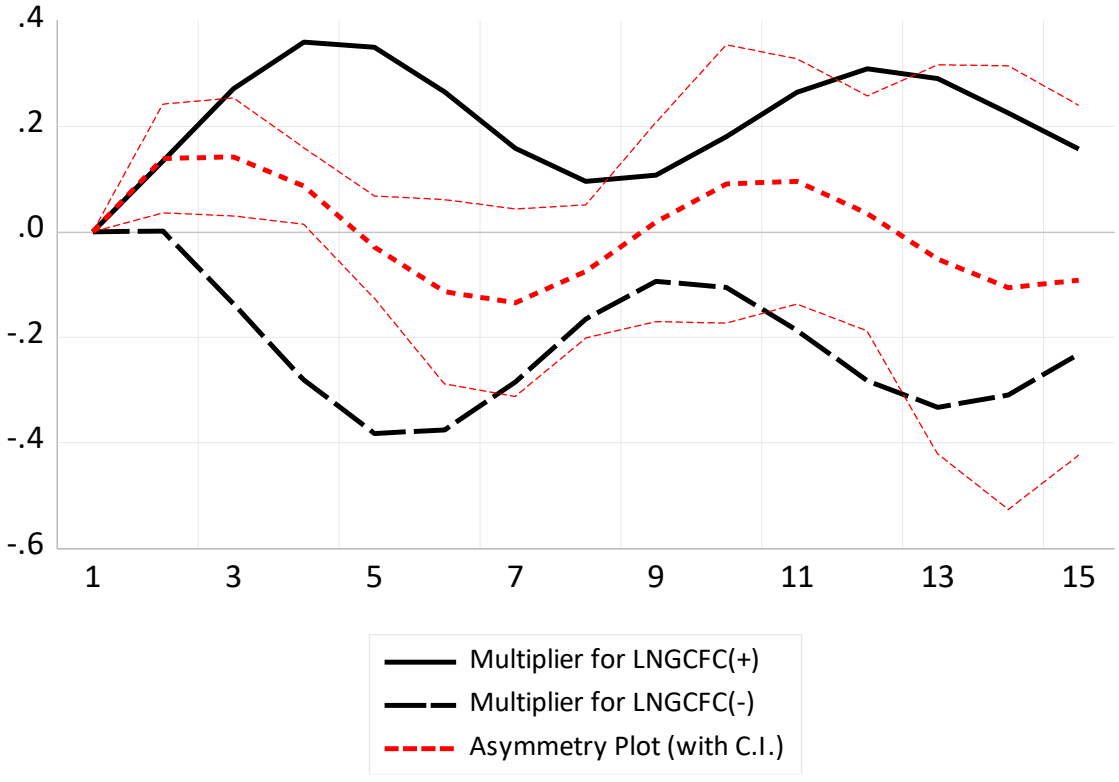
.4
.2
.0
-.2
-.4
-.6
1
3
5
7
9
11
13
15
Multiplier for LNGCFC(+)
Multiplier for LNGCFC(-)
Asymmetry Plot (with C.I.)

خلاصة الفصل

اهتم هذا الفصل بجانب التطبيقي من الموضوع اسقطنا الدراسة القياسية لمعرفة اثر الضريبة على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار ذاتي الغير خطي

فبعد التعريف بالنموذج توصلت الدراسة الى وجود تاثير المتغيرات الدراسة من خلال السلاسل الاستقرارية

كما تبين لنا من وجود تكامل مشترك بين المتغير الناتج الحلي والحصيلة الضريبية من خلال نتائج تقدير النموذج وجود علاقة في المدى الطويل والقصير وهي علاقة توازنية عند مستوى معين

الخاتمة

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة التي تعرض العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2020, وتبين لنا ان الضريبة لها تأثير على النمو الاقتصادي كونها تغطي نفقات العامة سواء في الأجل القصير كما تبين لنا ا ن الضريبة معنوية وذات علاقة طردية ايجابية مع النمو الاقتصادي, وجاءت هذه الدراسة لاختبار اثر الضريبة على النمو الاقتصادي طيلة الفترة الممتدة بعد التأكد من وجود علاقة 1970-2020 بالاستعانة بنموذج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الغير خطي nardl ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية فتبن لنا النتائج الحصيلة الضريبية تأثر بسالب على ناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل ومن خلا ل بعض الدارسات السابقة اتضح ان الضرائب هي معيقة للنمو الاقتصاد حسب نظرة الباحثين ,تبن من خلال التحليل القياسي للعلاقة التي تربط الضريبة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر علاقة التكامل المشترك وذلك بتقدير معلمات المتغيرات في الأجل الطويل والقصير .

i. **اختبار الفرضية:**

فرضية طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والناتج المحلي الإجمالي علاقة توازنية فرضية صحيحة وتبين لنا ذاك من خلال اختبار سلاسل اختبار لوجود تكامل المشترك

فرضية هناك اثر بين اجمالي حصيلة الضريبة والناتج المحلي فرضية صحيحة تبين لنا ان لها تأثير ايجابي عند مستوى **5%**

نتائج الدراسة

ان الزيادة في الحصيلة الضريبة لها تأثير سلبي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

وجود علاقة بين الضرائب والناتج المحلي بتقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات علاقة التكامل المشترك .

ii. **التوصيات:**

- ✓ اعادة النظر في القانون المتعلق بالضرائب واصلاحه ومحاربة الهروب من الضرائب .
- ✓ الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني للمراقبة والتحصيل الضريبي.
- ✓ تشجيع الاستثمارات لما لها اثر ايجابي على النمو.
- ✓ تشجيع الانتاج المحلي والعمل على

قائمة المصادر والمراجع

قائـــــــــمة المصـــــــادر والمراجـــــــــع :

لحول ابراهيم ،اثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية ،جامعة بلقايد

بريشي عبد الكريم ،دور الضريبة في اعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال2011-1988

اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية

بناني فتيحة ،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي ،مدكرة ماستر في العلوم الاقتصادية جامعة احمد بوقرة بمرداس

ضيف احمد ،اثر السياسة النقدية والنمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012-1689اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

بريك راوية دراسة قياسية لاثر الجباية على النمو الاقتصادي خلال 1990-2014 في العلوم الاقتصادية

جامعة ام الواقي

فلة موفق المحددات الحديثة للنموالاقتصادي خارج قطاع المحروقات ،دارسة حالة الجزائر 1990-2013 شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية.

الوليد قسوم ميساوي ،اثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خضير ،بسكرة .

هواريسفيان ،اثر الضريبة على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2019 جامعة وهران

كتاب مدحت القريشي بعنوان التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)طبعة 2007 ،دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن

كتاب شوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العامة ، الاسكندارية الجامعة الجديد للنشر2000

الاساس القانوني لضريبة WWW.e3arab**ik.com**

العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2020-1970.باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الغير خطي مNARD

الملخص:

هدفت الى توضيح العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2020 وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الغير خطي Nardl الذي طورهshin et la

حيث سمح لنا هذا النموذج بدراسة العلاقة بين المتغيرات وتوصل النتائج الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة فى المدى الطويل هذا ما تبين لنا من خلال نموذج تصحيح الخطا, وان النمو الاقتصادي يتوزن عند القيمة 59%

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي , الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير خطي ardl N ,الحصيلة الضريبية

Abstract:

It aimed to clarify the relationship between tax and economic growth in Algeria during the period from 1970-1920, using the autoregressive nonlinear lag Nardal model developed by shin et la.

Where this model allowed us to study the relationship between the variables, and the results reached to the existence of a joint integration relationship between the variables studied in the long term.

Keywords: economic growth, autoregressive non-linear distributed time gaps, ardl N, tax outcome.